جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:اقتصاد التنمية

إعداد الطلبة :

مساني محمود.

مبارك نجاة.

الأستاذة المشرفة:

بن حليمة هوارية.

نوقشت وأوجزت علنا بتاريخ:../.../....

السنة الجامعية:2015–2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعيمه و يكافئ مزيده.
الحمد لله الولي الوهاب، منزل الكتاب، انزله قرآنا عظيما و ذكرا حكيما، انزله على خاتم الرسالة، الهادي للأمة،الناطق بالحكمة،صلى اللهم عليه وسلم صلاة لا ينقطع مددها،ولا ينتهي أمدها،وعلى آله وصحبه الذين هداهم،و بصحبته خصهم وسلم كثيرا.
الحمد لله الذي لا اله سواه، ثم إليكم يا من لا يعبدون إلا إياه.
إلى كل ميسر يسر الله عسرته.
إلى كل مفرج فرج الله كربته.
و الشكر الجزيل إلى كل من أعاننا في هذا العمل من قريب أو بعيد، وأخص بذكر كل أساتذة و عمال كلية علوم الاقتصادية و التجارية، رزقهم الله تاج الفلاح في الدارين.

محتويات الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر.	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال.	
المقدمة.	1-5
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الإصلاح والنمو الاقتصادي	6
تمهيد:	7
المبحث الأول: ملامح الإصلاح الاقتصادي.	8
المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي.	8
المطلب الثاني: مراحل ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي.	10
المطلب الثالث: برامج وآليات الإصلاح الاقتصادي.	13
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي.	20
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه.	20
المطلب الثاني: عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي.	23
المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.	28
خلاصة الفصل.	36
الفصل الثاني: تقييم الإصلاح الاقتصادي ومعوقات النمو في دول المغرب العربي.	38
تمهيد:	38
المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي والمقومات الاقتصادية.	39

المطلب الأول: إنشاء الاتحاد المغرب العربي.	39
المطلب الثاني: مقومات بناء إتحاد المغرب العربي.	41
المطلب الثالث:السمات الأساسية لاقتصاديات المغرب العربي.	43
المبحث الثاني: واقع ومعوقات واستراتجيات دعم النمو في دول المغرب العربي(الجزائر – تونس – المغرب).	48
المطلب الأول:الواقع الاقتصادي لدول المغرب العربي	48
المطلب الثاني:معوقات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.	52
المطلب الثالث:إستراتيجيات دعم النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.	53
خلاصة الفصل.	56
الفصل الثالث: تقييم الإصلاحات الاقتصادية في بلدان المغاربية وبرامج الاستثمارات في الجزائر	58
تمهيد.	58
المبحث الأول: تقييم الإصلاح الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي (الجزائر – تونس – المغرب)	59
المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.	59
المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي في تونس	65
المطلب الثالث:الإصلاح الاقتصادي في المغرب.	68
المبحث الثاني:تقييم آثار برامج الاستثمارات لدعم النمو في الجزائر.	71
المطلب الأول: مسار الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.	71
المطلب الثاني:قطاع المحروقات في الجزائر.	78

محتويات الفهرس

المطلب الثالث:أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من الفترة 2000-2014.	81
خلاصة الفصل.	88
الخاتمة.	90
قائمة المراجع.	95

قائمة الجداول والأشكال البيانية

أولا: قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01 –02	الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي بأسعار السوق التجارية (2007 ، 2011)	46
02 –02	العجز أو الفائض في الموازنات العامة(2008 -2011)	48
03 –02	تطور حجم المديونية الخارجية لدول المغرب العربي (2002 ، 2011)	50
01 –03	المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة (2013-2016	65
02 –03	المؤشرات الاقتصادية لتونس للفترة (2013-2016)	68
03 –03	المؤشرات الاقتصادية للمغرب (2013-2016)	71
04 –03	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	73
05 –03	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية، خلال الفترة (2000 ، 2009)	75
06 –03	مضمون مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)	77
07 –03	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000- 2014)	83
08 –03	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2014)	84

ثانيا: قائمة الأشكال البيانية :

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
01 –01	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	30
01 –02	نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي (2000-2011)	47
01 –03	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)	85

المقدمة

المقدمة:

تزايد الاهتمام بموضوع الإصلاحات الاقتصادية حيث أصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي و العالمي، و هذا في العديد من الاقتصاديات، و يهدف هذا الموضوع بالقضاء على التخلف و تحسين المستوى المعيشي، ويحتل مركزا هاما في الفروع التي يبعثها الفكر الاقتصادي باعتباره من الأهداف الاقتصادية التي تسعى الشعوب لتحقيقها.

إن الإصلاح الاقتصادي هدفه الأساسي يرتكز على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و يعتبر في حد ذاته، وسيلة لخلق مناخ ملائم للاستثمار القادر على تعزيز التنافس في الأسواق الوطنية و العالمية، حسب أدبيات صندوق النقد الدولي.

و يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية و هدف أي سياسة اقتصادية كانت فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي و يبرز وظيفة الإصلاح الاقتصادي، فهو مفهوم يتعلق بالدرجة الأولى بالبلدان المتقدمة أما فيما يتعلق بالبلدان النامية و من بينها بلدان المغرب العربي قد حققت معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي في بعض السنوات. لكنها بنسب ضئيلة مقارنة بالبلدان المتقدمة، أي أن هناك نموا اقتصادي تواجهه عدة عراقيل في هذه البلدان و لعلى السبب في ذلك راجع إلى وجود موارد اقتصادية غير مستغلة، يمكن استغلالها تدريجيا، مما قد يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة خلال فترة زمنية معينة لذا يجب علينا وضع استراتجيات نمو لرفع من المستوى الاقتصادي لهذه البلدان.

و اهتمت البلدان المغاربية بتحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال الاستثمارات العامة و المخططات التنموية، و سياسة إعادة الهيكلة ، كلها برامج لتقييم الإصلاحات و تختلف باختلاف الاقتصاديات من بلد إلى آخر.

إن واقع النمو و البرامج التنموية في الجزائر تتمثل في السعي للوصول إلى تحقيق نهضة اقتصادية وذلك من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، و برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) برنامج توطيد النمو (2010-2014) و البرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019، كل هذا يسمح بإدارة عجلة النمو و التوسع في الاستثمار و تطبيق استراتجيات تنموية محكمة الدراسة.

1- إشكالية البحث:

انطلاقا من برامج الإصلاحات الاقتصادية، و إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي

(تونس، المغرب، الجزائر)، و يمكن القول بأن بلدان المغرب العربي لم تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي قوي إلا بعد تبني عدة إستراتجيات لدعمه .

و بالتالي يمكن صياغة الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هي الإصلاحات الاقتصادية المطبقة و ما مدى حل إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي؟

قبل الإجابة على هذه الإشكالية هناك أسئلة فرعية و المتمثلة في:

- ✓ ما مفهوم الإصلاح الاقتصادي و ما هي أهم برامجه؟
- ✓ ما هو واقع النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي، و ما هي أهم الصعوبات التي و واجهته؟
- ✓ هل بلدان المغرب العربي تأثرت بالإصلاحات الاقتصادية؟ و هل أدت المخططات التنموية من رفع معدلات النمو في الجزائر؟

2- فرضيات البحث:

- الإصلاح الاقتصادي يعتمد على عدة برامج يتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي؛
- يمكن للنمو الاقتصادي أن يقاس بالبني التحتية؛
- حققت المخططات التنموية ارتفاعا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية ،الأسباب موضوعية تمثلت في الاهتمام البالغ بالإصلاحات الاقتصادية من اجل التصحيح الهيكلي و علاج الاختلالات على المستوى الاقتصادي. و يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضع الاقتصادي و نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها و تذليل مختلف العراقيل.

أما الأسباب الذاتية فتمثلت في حب المعرفة و الرغبة في فهم مراحل و برامج الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك الميول الشخصي و ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إعطاء نظرة كاملة عن الإصلاحات الاقتصادية و النمو الاقتصادي و محاولة ربطها ببلدان المغرب العربي لتقييم برامج الإصلاحات الاقتصادية المسطرة، و ما مدى معالجة مشكل النمو الاقتصادي.

5- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية و التأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى:

- إبراز الإطار النظري لكل من الإصلاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي؛
- تقييم الإصلاحات الاقتصادية و مشكل النمو الاقتصادي في البلدان المغاربية؛
- تسليط الضوء على المخططات و البرامج التنموية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

6- حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في حالة المغرب، الجزائر، تونس، أما الزماني فيتحدد من (2000-2014) على أساس تقلبات أسعار النفط في الجزائر و البرامج التنموية من (2001- 2019).

7- المنهج المستخدم:

تستدعي طبيعة البحث في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يتعلق بمختلف برامج وآليات الإصلاحات الاقتصادية، و كل ما يخص النمو الاقتصادي. و المنهج التاريخي استخدمناه من اجل عرض التطورات التي عرفتها فترة الإصلاحات الاقتصادية، أما بالنسبة للمنهج التحليلي فقد اعتمدنا عليه من خلال تقييم الإصلاحات الاقتصادية في بعض بلدان المغرب العربي و دراسة مخططات تنموية و برامج دعم النمو الاقتصادي الجزائري و أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

8- الدراسات السابقة:

- **دراسة حفيظ فطيمة، "الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، المغرب و الجزائر)"** ، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، منشورة)، الجزائر 2012.

تم التطرق فيها إلى أزمة المديونية و الآثار السلبية التي أفرزتها و تبني برنامج التصحيح الهيكلي و التوصل إلى إعطاء مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي و الفرق بين الدراستين هو عدم التطرق إلى استراتجيات الداعمة للنمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.

❖ **دراسة حاكمي بوحفص،" الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا" منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"** ، العدد السابع، جامعة شلف، الجزائر.

هذه الدراسة تبين بأن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات و أداء النمو و إن الإصلاحات الاقتصادية لا مناص منها و لا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتجيات النمو و أن الإصلاحات، رغم أهميتها تبدو غير ملائمة و ضارة بالنمو على المدى القصير، و تعتبر محفزة للنمو في المدى الطويل و الفرق بين الدراستين هو أن في دراستنا تم التطرق إلى واقع و معوقات النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي.

❖ **دراسة بودخدخ كريم، "اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"**، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر،منشورة) الجزائر، 2010 .

تم التطرق إلى تباين الأوضاع الاقتصادية و اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي و يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي و الفرق بين الدراستين هو أن في مجال دراستنا تم التطرق إلى عناصر و مقاييس النمو.

9- صعوبات البحث:

تتمثل الصعوبات و العوائق التي و واجهناها عند البحث عائق من العوائق التي تصادف أي باحث في انجازه ألا و هو:

-ندرة المراجع و المصادر؛

-صعوبة الإلمام بجميع جوانبه نظرا لشساعة الموضوع.

-صعوبة إجراء دراسة حالة بالنسبة لهذا الموضوع .

– خطة البحث:

حتى نتمكن بالإحاطة بجوانب هذا البحث، و تحليل الإشكالية المطروحة و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، تضمن هذا البحث منهجية علمية و بسيطة مكونة من مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة.

تطرقنا من خلال الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول الإصلاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، خصصنا الأول إلى ملامح الإصلاح الاقتصادي، و الثاني تناولنا فيه النمو الاقتصادي.

و الفصل الثاني كان حول تقييم الإصلاح الاقتصادي و معوقات النمو في دول المغرب العربي الذي ينقسم بدوره إلى مبحثين، يبين المبحث الأول واقع الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي، و الثاني تناولنا واقع و معوقات و استراتجيات دعم النمو في دول المغرب العربي.

أما الفصل الثالث حاولنا معرفة و تقييم الإصلاحات الاقتصادية في بلدان المغرب العربي من خلال مبحثين، الأول تقييم الإصلاحات الاقتصادية في بلدان المغرب العربي، أما الثاني تقييم آثار البرامج و الاستثمارات لدعم النمو في الجزائر.

الفصل الأول:
مفاهيم عامة حول الإصلاح والنمو الاقتصادي

تمهيد:

للمفاهيم الاقتصادية أهمية خاصة ودقيقة نظرا لكونها المفاتيح الأساسية لأي تحليل اقتصادي فهي أيضا مؤشرات يبنى عليها الحكم بنجاح أو فشل تنموي كما أنها كاشفة لسياسات وبرامج المنتهجة من قبل الدولة ضمن الإطار العام للإستراتيجية التنموية.

ويعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت ، بحكم أنه من جهة ينعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز وظيفة الإصلاح الاقتصادي ، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤية الاقتصادية، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي له مدلول اقتصادي واجتماعي ، ويأتي الإصلاح الاقتصادي في مدى اهتمامات العديد من الاقتصاديين باعتباره من الأهداف الاقتصادية التي تسمى خلفها الحكومات وتتطلع لها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية ، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ومؤشرات رخاءها ، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول: ملامح الإصلاح الاقتصادي؛**
- **المبحث الثاني: النمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: ملامح الإصلاح الاقتصادي

إن محتوى الإصلاح الاقتصادي من أولويات البحث في الموضوع وذلك لتعدد أراء ووجهات نظر الباحثين كما يحدد أهمية المفهوم في كونها توضح لنا فهم السياسات المنبثقة عنه ، وسوف نحاول التطرق إلى المراحل والمتطلبات والبرامج المطبقة لهذه الإصلاحات .

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي

تطور مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى مدارس الفكر الاقتصادي ولكن لم يكن الاختلاف شاسع إنما اختلفت عن أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم اختلف على نوع السياسة اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه المدارس:

1- المدرسة التقليدية:

إن ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكس نضج الاقتصاد الانجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا وسميته في الهيمنة على الاقتصاديات الأخرى ، حيث أنه يبني الفكر التقليدي على فروض التفعيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى الاقتصادي ككل [1]، وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي والذي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة.

2- المدرسة الكينزية:

لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين ، وعدم إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية التي تصدت لتغير العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة مع اقتراح السياسات الضرورية لعلاجها في الآجال القصيرة ، ونجد أن كينز يعالج الأزمة بافتراض ثبات التغير في مجموعة من العوامل في الآجال القصيرة وهي [2]:

[1] – مدني بن شهرة ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** ، دار هومه ، الجزائر ، 2008 ص5.

[2] – مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار حامد، الأردن، 2008 ص28.

- كمية العمل وخصائصه الفنية؛
- حجم الجهاز الإنتاجي ونوعه؛
- الفن الإنتاجي القائم ؛
- درجة المنافسة والاحتكار؛
- مستوى الإدارة والتنظيم؛
- التبيان الاجتماعي الذي يحكم كيفية توزيع الدخل.

3- المدرسة النقدية (مدرسة شيكا غو):

إن مدرسة شيكاغو وهي فرع من فروع المدرسة التقليدية حيث تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا في تغلب النشاط الاقتصادي[1].

إن كان المال هو عصب الرفاه ، وأن الاقتصاد هو ركن أساسي من أركان الدولة فانه من الصعوبة بإمكان أن يقوم الاقتصاد بدوره الفعال في النهضة والتنمية الشاملة في ظل النظريات الاقتصادية الغريبة عن المجتمع وهويته وثقافته وعليه لا بد من برنامج ينطلق من مبادئ الإسلام وقيمه ، ويعني طاقات الشعب الروحية وقواه الاجتماعية ، ويتبنى سياسات اقتصادية جادة وجريئة تعتمد الواقعية وتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين، الاستثمار والادخار، وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والإمكانات المتاحة للمجتمع من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلم الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية والاستقرار السياسي وهو في اعتقادنا بهذه الصورة إصلاح من شأنه أن يدخل تغييرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم أو الطموح المنشود ، بداية من الفرد بصفته منتجا كان أو مستهلكا إلى باقي العناصر الإنتاجية الأساسية التي أقرتها مختلف النظريات الاقتصادية وبصفة موجزة من عملية مستمرة ومتجددة ومواكبة للتطور الحاصل[2].

يرتبط تعريف الإصلاح الاقتصادي بالهدف الأساسي له ، المرتكز عليه زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما يتبعه من زيادة في الناتج الوطني الإجمالي وهذا بالاعتماد على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

---

[1]. عبد الرحمان التو مي ،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ، دار الخلدونية، الجزائر،2011، ص ص، 197 - 198.

[2]. مدنى بن شهرة ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص11.

الشيء الذي يعتبر في حد ذاته وسيلة لخلق مناخ ملائم للاستثمار القادر على تعزيز القدرات التنافسية في السوق الوطنية والعالمية ، حسب أدبيات صندوق النقد الدولي تهدف عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى وضع سياسات انكماشية تهدف على توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة وإزالة المعوقات وهذا من شانه زيادة معدلات الأرباح ذات مستويات العالية عموما فالإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدولة التي تعاني من اختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية ، خاصة في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد حر من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات [1]، إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة والعمل لمعالجة عجز الموازنات العامة لهذه الدولة عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مراحل ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي.

لقد مر الإصلاح الاقتصادي بعدة مراحل أحدثت تغيير في سياسة الإصلاح الاقتصادي وتضمنت متطلبات استهدفت ميزان المدفوعات ودعمت آليات السوق وهي على النحو التالي:

أولا: مراحل الإصلاح الاقتصادي: مر الإصلاح الاقتصادي بثلاث مراحل أساسية:

1- الإصلاحات الاقتصادية المرحلية:

تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع العام بكل ما يثيره ذلك من مشكلات تتعلق بضرورة تعديل التشريعات وإحداث التغييرات الاقتصادية اللازمة ويمكن تحسين هذه من خلال تبني سياسة فاعلة وحثيثة لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

2- فصل الإدارة عن الملكية:

إن فشل الحكومة في التدخل في الحياة الاقتصادية لا يعني بالضرورة فشل القطاع العام وبالتالي تفوق آلية السوق أو القطاع الخاص في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاية الإنتاجية ، حيث أن الواقع لا يعتمد أساسا على الملكية بقدر ما يعتمد على نوعية الإدارة ، كما أن إتباع أخبار الأشخاص

[1]. ناصر دادي عدون ، و آخرون، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،لجزائر ،2010 ص،ص 79- 80

لإدارة المؤسسات العامة بين الكفاية وإتباع نظام العوام الاقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى أداء هذه المؤسسات بصورة مماثلة لأداء المؤسسات الخاصة.

3- الكفاءة الاقتصادية مقابل العدالة الاجتماعية:

إن الحكم على أداء القطاع العام يجب أن لا يربط بمقياس الكفاءة فقط بل إن هناك اعتبارات ليست بأقل أهمية ومنها عدالة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة ، وذلك بقيام الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حصول هذه الشريحة الاجتماعية على السلع والخدمات الأساسية وبأسعار مناسبة تكون اقل من تكاليفها الاقتصادية الحقيقية ن وعلى صعيد الكفاءة المعمول بها حاليا لتحقيق الأهداف المرغوبة فعلى صعيد الكلي أن هناك ارتباطا وثيقا بين سياسات التسعير الحالية وحجم العجز في الموازنة العامة وشريط حجم العجز في الموازنة بسياسة تحديد أسعار السلع والخدمات بمستويات أقل بكثير من مستوى تكاليفها الحقيقية ، وبالتالي يتم تغطية الفجوة بين التكاليف والأسعار عن طريق سياسة الدعم في الموازنة العامة.

أما على الصعيد الجزئي فإن التأثر الايجابي لسياسات التسعير الحالية على عدالة توزيع الدخل ليس واضحا ، فالسلع المدعمة تتوفر لجميع المواطنين باختلاف دخولهم ن هذا بالإضافة إلى إمكانية ذوي الدخول المرتفعة للحصول على كميات أكبر من هذه السلع ، كما ترتكز عملية التوزيع للسلع والخدمات المدعمة على المدن الكبرى على حساب المناطق الريفية والعالية[1].

ثانيا: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي:

إن متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي تستهدف أساسا تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق ، وإزالة عوائق حركة رؤوس الأموال بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الأسعار وهنا سوف نتعرف على متطلبات الأساسية لهذه البرامج:

1-تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة:

ويعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تبناها الصندوق سعيا منه إلى تحقيق وضع قابل للنمو ميزان المدفوعات لأن عجز ميزان المدفوعات يرفع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجع بدوره إلى الزيادة الكبيرة في

[1]- بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي** ، الطبعة الأولى،دار الراية، الأردن، 2008 ، ص ص 130-131.

حجم الإنفاق العام عن الإرادات العامة والتحكم في إدارة الطلب الكلي بالمقارنة مع إدارة العرض الكلي رغم أن إعادة صياغة قوة الطلب كما ونوعا ينعكس بالضرورة على إعادة صياغة قوى العرض لأن السوق يتكون من عرض وطلب ، أما الوسائل المفروضة إتباعها للتقليص في عجز الميزانية فتتمثل فيما يلي[1]:

- تخفيف النفقات الجارية للحكومة.
- زيادة الإرادات العامة
- تخفيض الدعم.
- إصلاح هيكل تموين عجز الميزانية العامة ، والذي يتمثل في التمويل من البنوك والتمويل غير البنكي والتمويل الخارجي.

2-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات وهو سجل نظامي وكامل لجميع الصفات التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة ، كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع الخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

ويرى صندوق النقد الدولي أن أسباب عجز ترجع إلى سياسة التجارب وسياسة سعر الصرف المؤثر في حجم الواردات والصادرات بالإضافة إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ومن هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات من بينها [2]:

- تخفيض فجوة الموارد المحلية.
- إصلاح سعر الصرف.
- تحرير التجارب الخارجية.
- إصلاح هيكلة الأسعار الفائدة.

[1]- مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 46- 47.

[2]- مدني بن شهرة ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29-30.

3- دعم اقتصاد السوق وزادة معدلات النمو الاقتصادي:

قبل عقد الثمانينات من القرن العشرين فان البرامج التي انبثقت عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت تحترم فيها خيارات الدول التي أضفت للقطاع العام دورا رئيسيا في التنمية ، لكن منذ عقد الثمانينات فان هاتين المؤسستين قد تبنتا السياسات الليبرالية الجديدة الأقصى تطرفا وذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا، مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه وهو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي تم تنفيذه على مجموعة الدول النامية حيث اكتشف الصندوق أن الاختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل إن هذه الاختلالات لها صدور هيكلية يحتاج حلها مدة أطول.

فالسياسة المالية والنقدية وما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومدى دعم اقتصاديات السوق ويظهر ذلك من خلال [1]:

- تقليص دور القطاع العام؛
- دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الخوصصة؛
- توفير فرص لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

المطلب الثالث: برامج وآليات الإصلاح الاقتصادي.

ينطلق الصندوق والبنك الدوليين في إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي واعتماده آليات مختلفة مؤثرة في النمو الاقتصادي.

أولا: برامج الإصلاح الاقتصادي:

إن متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي توزعت بين المؤسستين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأفكار التثبيت الاقتصادي وبإجراءاته وآراء التغيير الهيكلي وهي على النحو التالي:

[1]. مدنى بن شهرة ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص38.

1- التثبيت الاقتصادي:

تعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي وتستند في متضمناتها النظرية إلى الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات وتعتمد هذه الآراء على العديد من كتابات الاقتصاديين ، وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها والإجراءات الضرورية التي تتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات وهي ترتبط بإجراءات المدى القصير كما يعتمد الصندوق أيضا على التحليل النقدي تقصير الاختلال في ميزان المدفوعات.

وقد انصب اهتمام سياسات صندوق النقد الدولي بشأن التحكم في عرض النقد انطلاقا من أن الإفراط في البنوك يعد دافعا إلى خلق فائض الطلب ويؤدي الأخير إلى تزايد معدلات التضخم ولذلك فان برامج التثبيت الاقتصادي تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال الارتفاع بأسعار الفائدة إذ يؤدي هذا الارتفاع إلى تحفيز الادخار من جانب ، وترشيد الاستثمار من جانب آخر وتوصي سياسات الصندوق إلى وضع حدود عليها الائتمان المصرفي من خلال فاعلية برامج التثبيت الاقتصادي فصلا عن الاهتمام بتسمية أسواق رأس المال ، وتحرير التعامل فيها وترشيد الاقتراض التجاري[1].

وسياسة التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفاهيم المدى القصير في تأثيراتها الانكماشية تعد سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية وتؤدي محصلة الايجابية لهذه

المميزات إلى خفض عجز الميزانية وتراجع معدلات الإنفاق الاستثمارية في إطار تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستويات الاسمية فضلا عن زيادة الضرائب المباشرة كما أن تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي تؤدي إلى آثار سلبية على مستوى النقد ومعيشة أفراد المجتمع فتراجع الإنفاق العام يترتب عنه تزايد مستوى البطالة ، خفض الأجور وازدياد مستوى الفقر ، أما انخفاض الإنفاق الاستثماري فإنه يقلل من النمو الاقتصادي.

وقد اهتمت سياسات صندوق النقد الدولي بشأن التحكم في البنوك النقدية لأنها أحد مسببات زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة التضخم وعليه فان برامج التثبيت الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال ارتفاع أسعار الفائدة ، حيث أن هذا الارتفاع يؤدي إلى تحفيز الادخار وترشيد الاستثمار كما أن الاهتمام

[1] – سالم توفيق النجفي ، وآخرون ، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، الطبعة الأولى ، دار مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2008 ، ص ص106 -108.

بسمية أسواق رأس المال وتقرير التعامل فيها وترشيد الاقتراض الخارجي من بين السياسات المتبعة بصندوق النقد الدولي، إن سياسة التثبيت الاقتصادية تهدف إلى [1]:

- إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين؛
- هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق وبين الصندوق النقد الدولي؛
- تتمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب النواب المبرمجة مع الحكومة المعنية.

2- التكييف الهيكلي:

يستند خبراك البنك الدولي في تقسيم برامج التكييف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية الينو كلاسيكية ، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق وتدنيه الدولة في الشأن الاقتصادي ويرتبط هذا النط من التغييرات بالمدات الزمنية المتوسطة والطويلة ، وتعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفؤة من خلال انتقاء فرض الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائداتها في الاقتصاديات النامية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

فكلما تقدمت مراحل التطور والنمو الاقتصادي ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد وأدى ذلك إلى تزايد استجابة البيئة الاقتصادية لحوافز التغيير في هيكل الإنتاج ولا يعتمد التباطؤ أو التسارع في التغييرات الهيكلية في هذه الدول التي تسعى إلى الإصلاح الاقتصادي على متضمنات محلية فقط.

وتستهدف برامج الإصلاح الاقتصادي أيضا التحول من ملكية القطاع العام إلى نظيره الخاص وبذلك يعترض إن تعمل الوحدات الاقتصادية ، وفقا لاقتصاديات السوق بعيدا عن الإجراءات التحكمية التي ترعاها الدولة ، ويعني ذلك في مضمونه ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية المنتجة وتحويل هذه الملكية إلى القطاع الخاص ، ويتبع ذلك بالضرورة تغيير في إستراتيجية إدارتها وسط توزيع دخل عوائد عناصر الإنتاج وتؤدي محصلة هذه المصفوفة من المتغيرات إلى صياغة جديدة للفلسفة الاقتصادية للدولة.

[1] – مدني بن شهرة ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19-20.

كما تسعى تلك البرامج إلى تحرير التجارة ، مستهدفة إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلة تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فإن ذلك يشير في متضمنات الاقتصادية إلى اقتراب (أو تساوي) العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية الأمر الذي يعني تمتع الوحدات المنتجة بالكفاءة التنافسية في الأسواق الخارجية ، ويعتقد خبراء البنك الدولي أن إتمام هذه الإجراءات في الاقتصاديات النامية (العربية) من شأنها تمكين هذه الاقتصاديات في مواجهة المشكلات والصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية بقدر أكبر من الموضوعية والكفاءة.

وعلى الرغم مما تشير إليه المتضمنات الاقتصادية لتحرير التجارة عن الموضوعية في إطار الفكر الاقتصادي الينوكلاسيكي وتحقيقها مكاسب على صعيد الكفاءة أو النمو إلا أن الأسباب الحقيقية وراء دعوة مؤسسات "بريتون وودز" تكمن في أن إشكالية الاقتصاديات الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة للتوسع في صادراتها من جراء الفائض الإنتاجي المتزايد الذي تعانيه ، هذا من جانب وتمكين الاقتصاديات النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة الصادرات من جانب آخر ولذا فإن اهتمام المؤسسات الدولية بسياسات التثبيت والتغيير الهيكلي غالبا ما تكون بشكل انتقائي للجوانب الايجابية من دون نظيرتها السلبية أي أن مجموعة من البلدان استطاعت استعادة النمو أو تحقيقه [1]، إلا أن الإنجازات باتجاه خفض الفقر بقية غير كافية ولا سيما أن أوضاع الفقراء حررت في العديد من البلدان النامية العربية وغير العربية من خلال برامج التكييف بالنظر إلى ما تضمنته تلك البرامج.

ثانيا: آليات تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي:

السياسة المالية والنقدية أدوات يمكن من خلالها رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي أصبح مطلبا ملحا بالنسبة للدول النامية ومن هنا سوف يتم إيجازها على النحو التالي:

1- آليات تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

من المعروف أن السياسة المالية تمثل إحدى الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام بواسطة توجيه السياسة المالية توجيها يتناغم وتحقيق تلك

[1]- سالم توفيق النجفي ، وآخرون ، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 108-112

الأهداف ، من خلال آليات التأثير في معدل النمو وتوزيع الدخل ، باعتبار أن تحقيق معدل أسرع للنمو سيؤدي إلى تخفيف أسرع للفقر فضلا عن إمكانية تأثيرها (أدوات السياسة المالية) في توزيع الدخل بالتأثير في النموذج التوزيعي للنمو [1].

أما في ايطار التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري ودورها في خفض الفقر ، فإن السياسة المالية الهادفة إلى إعادة التوزيع يمكن أن تأثر في النمو البعيد الأمد بآليات متعددة ، تتمثل بتغيير نسبة الادخار وتوفير الضمان الاجتماعي ، والتغلب على نقص رأس المال أو عيوبه ، كما إن معدل النمو يتناقص مع نسب الضرائب المشوهة ، ويتزايد مع الإنفاق الإنتاجي الحكومي ، أما الإنفاق والضرائب لهما علاقة عكسية مقارنة مع الدول المتقدمة ، إذ يقترن الإنفاق بالتعليم الأساسي الذي يعد أكثر تحفيزا للنمو مما يتطلب إعادة التخصيص في الإنفاق على التعليم الأساسي والإنفاق الصحي وذلك لتأثيراته الفاعلة في تراكم رأس المال البشري ، أما الجانب الضرائب فإنها قد تكون محفزة للنمو [2] ، وخصوصا ضرائب الدخل على رأس المال والعمل.

إن خيارات الحكومة في تمويل العجز الحاصل في ميزانية له آثار على النمو الاقتصادي وهذا من خلال الآثار المترتبة على عجز الميزانية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، كالتضخم وأسعار الفائدة والحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات وما يترتب عليها من تأثيرات حقيقية في مستوى معيشة الأفراد.

أ- أثار العجز المالي في التضخم:

إن العجز المالي الذي تواجهه الميزانية العامة نتيجة الإجراءات التوسعية للسياسة المالية له آثاره المتباينة في مستوى النمو الاقتصادي طبقا للوضع المتمثل بالاقتصاد من ناحية وطبيعة استجابة السياسة النقدية لمواجهة عجز الميزانية من ناحية أخرى فالزيادة الحاصلة في عجز الميزانية نتيجة الإجراءات التوسعية في ظل اقتصاد يعاني من انخفاض مستوى الاستخدام سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

[1]- سالم توفيق النجفي ، وآخرون، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي** ، نفس المرجع ، ص ص 141-142.

[2] - حفيظ فطيمة ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)** ، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، منشورة ، جامعة حاج لخضر باتنة2010 -2011 ،ص130

ب- العجز المالي والحساب الجاري الخارجي:

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي الناتج من السياسة المالية التوسعية دون أية إجراءات تعويضية في الضرائب سيولد زيادات توسعية في الطلب الكلي ، مما سيترك أثره في تفاقم الواردات التي ستزداد على الأرجح نسبة إلى حجم الصادرات لتوليد زيادة في الحساب الجاري الخارجي فإن العجز المالي الحكومي يحقق توازنه من خلال القطاع المحلي الخاص أو من خلال الحساب الخارجي أو من خلال الادخار والاستثمار الخاص [1]، وعلى هذا الأساس فإن العمليات المالية الحكومية تؤثر وتتأثر بصافي الحساب الجاري وفقا لمكونات ميزان المدفوعات من خلال التقلبات التي تنتاب سعر الصرف.

2- آلية تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي:

السياسات النقدية تواجه صعوبات كبيرة في اتجاه رفع مستوى المعيشة ،فالإجراءات التوسعية للسياسات النقدية المؤيدة إلى حصول فترات من البطالة دون الاعتيادية ،فضلا عن زيادة مستوى الإنتاج ليؤدي إلى رفع دخول الفقراء، وتخفيض معدلات الفقر في الأمر القصير، قد تكون صحيحة و على نحو مؤقت، ولكنها قد تكون مختلفة في الأمر البعيد، إذا تسببت الإجراءات المؤدية إلى البطالة المنخفضة ارتفاعا في مستوى التضخيم (في كل اقتصاد في مستوى التشغيل الكامل) ويعود مستوى الإنتاج والاستخدام إلى معدلاتها الاعتيادية ، ومن ثم يعود الفقر إلى معدله الأول ، وبذالك كانت السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفضا للفقر في مدة مؤ قتة (الأمد القصير) على حساب ارتفاع التضخيم ، وعلى هذا الأساس قد يلجأ ضياع السياسة إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الابتدائي لتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج ، والوصول إلى مستوى أعلى من البطالة والفقر ، وبذالك فان السياسة أمام القبول بإحدى السياستين:إحداهما خفض التضخم مع ارتفاع البطالة [2]،والأخرى ارتفاع التضخم مع خفض البطالة.

[1] – سالم توفيق النجفي ، وآخرون، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 147

[2] – حفيظ فطيمة ،**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)**، مرجع سبق ذكره ص135.

أ–أثر السياسة النقدية في النمو في الأمد القصير:

إن التعثر الحاصل في النمو الاقتصادي ، والناتج من الزيادة الحاصلة في معدلات الفائدة فضلا عن انخفاض سعر الصرف (المعدلات في سعر الصرف) قد ولد تأثيرا مباشرا في معدلات البطالة مولدا بالتالي تأثيرات إجمالية عن مختلف العاملين ولكن بدرجات متفاوتة ، إلا أن تأثيراته تكون أكبر في معدل العمالة غير الماهرة على حساب الاحتفاظ بنظرياتها الماهرة مما ولد تأثيرات سلبية اتجاه التزايد الحاصل في تباين الدخل وتزايد معدلات الفقر في إطار الأجل القصير.

ب–أثر السياسة النقدية في الأمد البعيد:

تتحكم السياسة النقدية في الأمد البعيد في كل من متوسط التضخم والتغيير في الطلب الكلي لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو وتوزيع الدخل ومن ثم في رفاهية الفقراء ولا سميا عندما تكون الأسواق غير مكتملة ، أما التضخم المرتفع فقد يخلق حالة من عدم التأكد والاستقرار في الاقتصاد الكلي ، فضلا عن الاضطرابات في الأسواق المالية كما تخلق معدلات عالية للضريبة على رأس المال مما يحبط كل من الاستثمار سواء في إطار رأس المال البشري أو المادي فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر ليؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ولا سيما في ظل معدلات التضخم المرتفعة [1]، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة.

ج– تأثر التضخم في النمو الاقتصادي:

يعد التضخم إحدى الأدوات الأساسية التي يمكن أن تسهم في التأثير في النمو الاقتصادي والتباين من الخلال من العديد من القنوات الفعالة للنشاط الاقتصادي ولما كان النمو الاقتصادي أحد الشروط الضرورية لزيادة متوسط دخل الفرد فضلا عن إعادة توزيع الدخل اتجاه خفض التباين ومن ثم خفض معدلات الفقر فإن التضخم الناتج من السياسة النقدية التوسعية يمثل إحدى الأدوات الرئيسة في التأثير في معدل نمو الناتج الحقيق فضلا عن تأثيراته الحقيقية باتجاه توزيع الدخل ورفاهية الفقراء ، ولهذا السبب فإن التضخم يعد من الاعتبارات الرئيسية والأولوية لصانعي السياسة النقدية ، باعتبار أن ارتفاع مستوى التضخم سوف يؤدي إلى الخسارة في رفاهية الفقراء وعليه فإن صانعي السياسة النقدية أمام خيار رفع متوسط رفاهية الفقراء عن طريق خفض مستوى التضخم أو رفع مستوى نمو الإنتاج الحقيقي للفرد الواحد.

[1] – حفيظ فطيمة ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)**، مرجع سبق ذكره ص ص137-140.

د-أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي:

تعد أسعار الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة التشوهات الاقتصادية الخارجية والداخلية ومن ثم تأثيراتها في مجمل معدلات النمو فضلا عن الاعتقاد السائد لدى العديد من الاقتصاديين المؤسسات الدولية بأن الاختلافات الشكلية في بعض الاقتصاديات النامية كان هدفها الأساسي إزالة التشوهات الحاصلة في سياسة الأسعار الكلية وفي مقدمتها أسعار الصرف ، إذ أن لأسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني فسعر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية سيؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها (قطاع السلع الدولية) [1]،فضلا عن زيادة الإنتاج المحلي بديلا من السلع المستوردة مما يترتب عليه تأثيرات موجهة باتجاه رفع مستوى معيشة الأفراد في الأمد الطويل.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

النمو مسألة فعالة بالنسبة لجميع اقتصاديات الدولة ، لذلك هو من النقاط الحساسة التي تسعى أي دولة لتحقيقها من أجل الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من رفاهية فهو معيار الذي تصنف على أساسه الدول في خانة الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الأساسي للحكومات المختلفة من جهة وللأفراد من جهة أخرى فهو مفهوم واسع يمكن إيجازه فيما يلي:

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على:

[2] – حفيظ فطيمة ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب ،** مرجع سبق ذكره، ص ص137-140.

أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، يعني أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن النمو السكاني بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمو اقتصاديا وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

لذلك تعاني الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة ومعظمها من قبل الدول النامية وعلى الأخص شديدة الفقر وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة ولذلك يتعين على الدول النامية التي

تسعى إلى تحسين أوضاعها والاهتمام بقضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسهر على تقدم يذكر.

يمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ويعرفها بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية [1]:

– يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

– أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

– يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب[2].

– النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة غير ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة عن التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة[3].

[1] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دار قسم الاقتصاد كلية التجارة ،مصر 2003 ،ص ص 51-53.

[2] . أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية ، ، الأردن 2013، ،ص63.

[3] . سهيلة فريد النباتي **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل** ، طبعة 2012 ، دار الراية عمان ، الأردن ، ص61.

– هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي بين فترتين ، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيق مقسوما على عدد السكان.

والتعريف الأول هو الأقرب للواقع يقيس معدل نمو في الاقتصاد عبر الزمن

أما الثاني فيشير على متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما.

– النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، و الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان[1].

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي كما يلي:

1–النمو العابر:

وكما بدا اسمه فهو عابر ، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته ، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

إن كون هذا النمو يحصل في ظل ظروف اجتماعية وثقافية جامدة ، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف و المفعل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما العربية على وجه الخصوص [2].

2–النمو المخطط:

ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزة الشامل حيث ينمو الاقتصاد بناءا على خطة شاملة ويهدف بالاستمرارية كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة

[1]– محمود حسين الوادي و آخرون،**الأساس في الاقتصاد العام**، دار اليازوري العلمية ، الأردن، 2007، ص 33.

[2]-- ماصمي أسماء ، **أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1971–2014)** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي ،غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان ،2013-2014 ص ص86-87.

وفعالية التنفيذ ، في الأخير يمكن اعتبار كل من النمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة في حين يعد النمو العابر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية ، كما تصدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطر الذي يتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة.

3-النمو الموسع:

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.

4-النمو المكثف:

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف ليبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[1].

المطلب الثاني: عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي:

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نرى أن هذا النمو لا يتحقق بالصدفة بل يجب أن تتوفر فيه مجموعة من العناصر والمقاييس تتمثل فيما يلي:

أولا: عناصر النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي تعمل على إحداث النمو ومن أهمها:

1- رأس المال المادي:

رأس المال المادي لأي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية راس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة ، أي يعبر كما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي هي عملية تراكمية تضاف من سنة إلى أخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت وبالتالي

[1]- أشواق بن قدور ، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ص65.

فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي ، حيث يعبر عن زيادة في رأس المال المجتمع ، ويتمثل في الفرق بين الموجودات في رأس المال في نهاية العام كما كانت عليه في بداية العام أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس مال المجتمع.

ومن ناحية أخرى فإن التأثير الايجابي للتكوين الرأسمالي أو الاستثمار ، أي زيادة معدل النمو الاقتصادي تأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار زادت الطاقة الإنتاجية ، كلما زاد الإنتاج كلما كان أمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج مما يؤدي إلى المزيد من التخطيط مما يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي ، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني.

وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الاستثمار هي:

- الشرط الأول: يتحقق الادخار فلا استثمار بلا ادخار

- الشرط الثاني: أن يتم استثمار ما تم ادخاره

- الشرط الثالث: أن يكون هناك اكتناز

2- رأس المال البشري:

ويعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد أو المجتمع.

ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على تعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي [1]، وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)** ، ،دار الجامعية، مصر، 2007 ، ص ص 468- 470

وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية ، لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة من الدول النامية والتدريب الفني و الإداري مسالة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة ومجموعة هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو السكاني.

3-التقدم التكنولوجي:

إن البحث من أسباب النمو تعود إلى التقدم التقني المرتبط بالتكنولوجيا وهو نتاج مجموعة من التدبيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام ويتمثل التقدم التقني في التغيرات ذات الطابع التكنولوجي بطرق الإنتاج إما بإنتاج أكثر من نفس كمية المدخرات وإما حل مشاكل والصعوبات التي تحد من الإنتاج كما أن للتقدم التكنولوجي أثرا ما على الحكومة ففي بعض الصناعات أدت الاختراعات إلى تشجيع قيام شركات المساهمة الاحتكارية لذلك اضطرت الحكومات على وضع النظم المفيدة واللوائح المحددة لهذه الاحتكارات كما هو الحال في المرافق العامة[1].

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي:

من الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ن توجد ثلاث مقاييس رئيسية لقيامه:

1- معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل هي المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحصي ضمن إجمالي الناتج الوطني واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية من الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير تعيين تلك المؤشرات.

[1] - صلاح الشناوي ، **إدارة الإنتاج والتطور التكنولوجي**، بدون طبعة ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، ص19.

أ- الدخل الوطني الكلي:

يقترح الأستاذ Meade قياس النمو الاقتصادي بالتفرق على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي غلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر ، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنشر الهجرة من وإلى الدولة.

ب-الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي و قد يكون لدى الدولة موارد كامنة فنية ، كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

ج-معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد [1]، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة نظرا لاختلاف الأسس والطرق.

2-المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من التغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة بين ثلاثية : الغذاء ن الصحة ، التعليم وبين معدلات نمو الناتج الوطني أن النمو الاقتصادي في المجتمع وأن العامل المتمتع بصحة جيدة وقسط ما من التدريب والتعليم والتثقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بجد أوفر ولفترة أطول وبدقة أفضل وأن الطالب الموفور

[1] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** ،مرجع سبق ذكره ، ص ص25-26.

بالصحة والعافية تتوفر لديه قدرة أكبر من التعليم والتحصيل والتحكيم وأن الإنفاق على الصحة يوفر في الموارد الموجهة للإنفاق على إنجاب وتنشئة وتربية أطفال يموتون قبل أن يبلغ عمر الإنتاج.

ولأن ثلاثة الغذاء والصحة والتعليم تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد وبتوفيرها له نضمن تقدم المجتمع حسب بعض وجهات النظر، لذلك يمكن استخلاص معايير منها يمكن توضيحها على النحو التالي :

أ– معايير التغذية:

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل فتنخفض إنتاجية الفرد ، مما يؤدي إلى انخفاض دخله فتسوء تغذية أكثر، وهكذا لذلك فإن اتخاذ معايير لقياسه يعتبر جزءا من قياس التنمية.

ب– معايير تعليمية:

من بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج– معايير صحية:

حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل [1]:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان؛
- معدل توقع الحياة من الميلاد، أي متوسط عمر الفرد؛
- عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير في المستشفيات؛

ويمكن استعمال هذه المعايير وغيرها باجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها حيث تكون هذه العتبة مأخوذة من هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة[2]who.

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سبق ذكره ،ص ص28-30.

[2] - اسماعيل محمد بن قانة ، **اقتصاد التنمية نظريات ، نماذج ، استراتيجيات** ، الطبعة الأولى 2012، دار أسامة ، الأردن ،ص ص80.

3-الناتج النهائي:

يجمع قياس الناتج النهائي قيمة كل السلع والخدمات التي تم إنتاجها في العملية الاقتصادية وهذا يشمل الناتج النهائي لشركات التصنيع والتعدين والطاقة التي يطلق عليها مجتمعة الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى الناتج النهائي لكل من البناء والزراعة.

كما يشمل أيضا الناتج النهائي للصناعات الخدمية رغم أنها لا تنتج سلعا طبيعية (ملموسة) كالسلع الصناعية ، وتلك الصناعات تشمل شركات النقل والاتصالات والمطاعم والفنادق والبنوك بالإضافة إلى المعاينين ووكلاء العقاري على سبيل المثال لا الحصر ، كل تلك الصناعات توفر خدمات قيمة ومفيدة للاقتصاد ، فهي الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا أصبحت قطاع الخدمات أكثر أهمية خلال السنوات الأخيرة في حين أصبح الأساس الصناعي أصغر حجما[1].

المطلب الثالث:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

تعددت نظريات النمو الاقتصادي و اختلفت الآراء حيث أن كل نظرية ارتبطت بمجموعة من النماذج ومن أهم هذه النماذج البارزة فيها هي:

أولا :نظريات النمو الاقتصادي :

1-نظرية النمو عند الكلاسيك:

يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك الأوائل الذين تطرقوا إلى موضوع النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه Adem Smith ,David Ricardo ,Karl Marx وفيما يلي نحاول تتبع فكر من:

أ- نظرية * Adem Smith في النمو الاقتصادي:

يرى "آدم سميث" أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في انه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج ، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عملا ايجابيا ، حيث يعتبر آدم سميث أن مسالة النمو الاقتصادي هي مسالة تراكمية وهو بذلك يستند إلى التقليل الديناميكي في عملية التوازن ، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة وهو بذلك

[1]- جورج باكلي و آخرون ، **علم الاقتصاد** ،الطبعة العربية الأولى ،2013 دار الفجر ، مصر، ص ص16-17.

***ادم سميث**، فيلسوف إسكتلندي، ورائد في الاقتصاد السياسي ، من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية ،ولد عام 1723، وتوفي عام 1790.

يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك الكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار[1].

الشكل رقم:(02-01) تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.

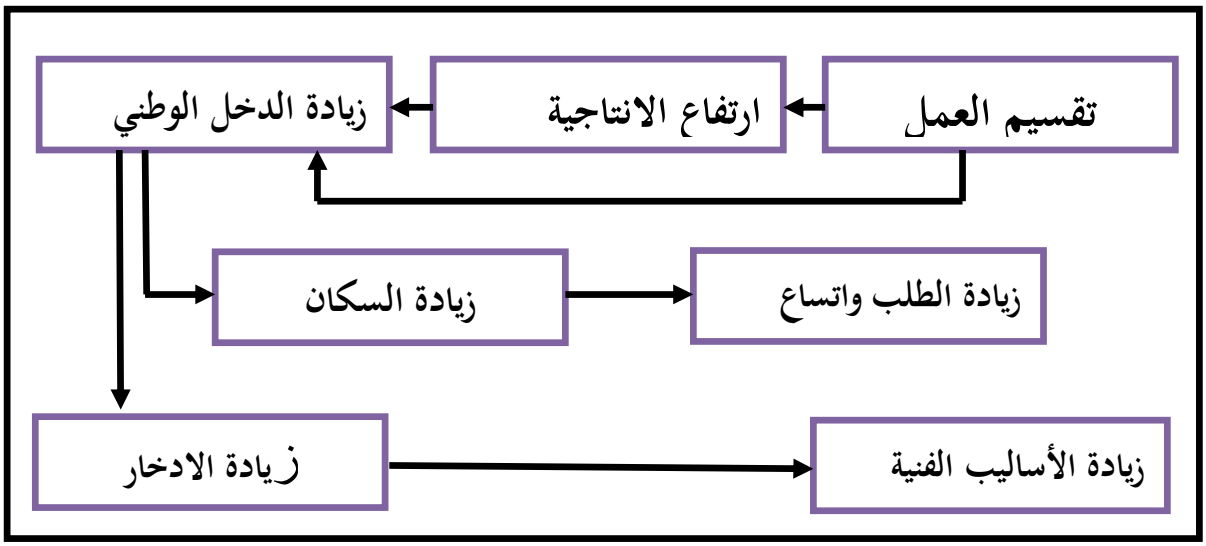

المصدر : سالم النجمي وآخرون، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار الكتاب ، جامعة الموصل ، العراق 1988 ص61.

ب – نظرية David Ricardo في النمو الاقتصادي :

يعد فكر David Ricardo* من الأفكار الرئيسية التي يقوم عليها البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية، ويحلل Ricardoعملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، ومن العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات الثلاث وهي :

1– الرأسماليون:ويعتبر دورهم مركزي وأساسي في عملية النمو،إذ أنهم يوفرون رأس مال ثابت للعمليات الإنتاجية ،ويدفعون أجور العمال ويوفر مستلزمات هذه العمليات ،رأس مال متداول،وذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح وباندفاعهم لتحقيق أقصى ربح ممكن فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهذا يتضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو.

[1]. بودخدخ كريم ، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 ،2009** ، مذكرة الماجستير، في علوم التسيير تخصص نقود و مالية ، جامعة دالي براهيم ، الجزائر 2009-2010 ص ص 94-95.

* **David Ricardo**، *اقتصادي انجليزي هولندي يهودي الأصل، كتب عن الحرية الاقتصادية في* مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب"، ولد سنة 1766 و توفي سنة 1823

2- العمل: تعد المجموعة الأكثر عددا في المجتمع ، ولكنها لا تفتقر لوسائل الإنتاج ومعداته وتعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية.

3- ملاك الأراضي: يحصلون على دخلهم عن طريق الربح مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم[1].

ب-نظرية Karl Marx* في النمو الاقتصادي:

كان Karl Marx الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأس مالية، ويتفق جميع الإقتصاديين الكلاسيكيين بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع النمو الإقتصادي ،ويرى Karl Marx بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى الذي يخلق العامل.

يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل في معرض تقييم بعض آراء ماركس ، فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية ،إلا أن تنبؤاته بخصوص إنهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين:

- الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن إختفاء فائض العمل لايعني بالضرورة الزيادة في الأجور الحقيقية،وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية ، مما يترك معدل الربح بدون تغيير .
- والثاني أن Karl Marx قلل من أهمة التقدم التكنولوجي في الصناعة (كما يقلل بقية الإقتصاديين الكلاسيكيين من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة)، والذي يمكن أنم يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل،[2] والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي أنه هناك تعرض بين الأجور الحقيقية ومعدل الربح طلاهما يمنكن أن يرتفع.

1- نظرية النمو الكينزية :

لقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون Say وأكد بان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل وتجدر الاشارة إلى ان مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي ولا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب

---

[1]. فليح حسن خلف، **التنمية الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي**،الطبعة الأولى 2006، دار جدار للكتاب العالمي ، الأردن، ص ص111 -112.

Karl Marx *،إقتصادي وسياسي ألماني ،ساهم في عدة حركات ثورية ،وإشتهر بمؤلفاته ، رأس المال الذي خصصه لتشريح وتحليل الرأسمالية ، ولد سنة 1818، وتوفي سنة 1883.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات ، سياسات ، موضوعات** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص60-62.

الطلب الفعال واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الراسمالية وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة الدخل ، وأكد كينز بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات انتاجية غير مشغلة) والنموذج الكينزي الأصلي يرتكز على القصور في الطلب ، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل ، وقد ركز كينز إهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو ، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا وبموجب التحليل الكينزي فان توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المعلق) وعندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار والمخطط قد ركز ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها [1]:

- ابتداء من توازن الاستخدام الكامل؛
- الاقتصاد المغلق؛
- أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
- أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا؛
- أن المستوى العام للاسعار يبقى ثابتا؛
- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة؛
- أن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل.

3-النظرية الحدية(النيوكلاسيكية):

- حينما تتوافر سلعة ما بعدد معين فانه كلما استعملت وحدة من السلعة بصورة متتالية تعطي قيمة تنخفض حدتها كلها استعملت وحدة إضافية من هذه السلعة؛

- كما يوجد أساس للقيمة على الصعيد الذاتي النفساني، هذا على صعيد النظرية بشكل عام أما مساهمة الحديين في إثراء الفكر التنموي يمكن معرفتها انطلاقا من أفكار بعض روادها ومن أهمهم:

[1]- مدحت القريشي**التنمية الاقتصادية (نظريات ، سياسات ، موضوعات)** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص73-75.

يعتبر Alfride Marichelle[*] بلا شك مؤسس هذه المدرسة أو التيار و قد تناول التنمية في نظريته عن القيمة و الثمن حيث في :

أ- نظرية القيمة :

ادخل العرض و الطلب معاني تحليل القيمة في نظرة تتوقف على الجانبين معا (النفقة و المنفعة).

ب- نظرية الثمن :

وتتضمن آليتي العرض و الطلب من خلال منهجيتهما (منحنى العرض،منحنى الطلب)

ج- نظرية التوزيع:

إن تحليل التوزيع عند مارشال يعتمد على تقسيم عناصرها و عائداتها على الترتيب ،الربح ،الأجر، الفائدة.

د- نظرية الإنتاج:

وتتمركز حول مسألتين أساسيتين أولها حول كيفية التي يمزج بها عنصر الإنتاج و ثانيتها، تخص بالتعديلات في هذا المزج و المتوقع أن يقوم بها المنتج حينما تتغير ظروف السوق.

و- التوازن الاقتصادي:

يرتبط ثمن السلع بالكلفة و تتألف كلفة السلع من مجموع ثمن عوامل الإنتاج حيث تتأثر كلفة السلع بالكميات المنتجة فالكل مرتبط في توازن معقد بشكل أن كل تعديل لأحد العوامل يؤدي إلى تعديل بالمجموع و عليه فإن وضع التوازن سيحقق[1].

[*] Alfride Marichelle اقتصادي إنجليزي نمساوي الأصل ، صاحب المؤلف الشهير صاحب الاقتصاد السياسي، ولد سنة 1842، وتوفي سنة 1924

[1] - إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)** ،طبعة 2011، دار أسامة ، الأردن، ص ص،31-32.

ثانيا:نماذج النمو الاقتصادي :

1- نموذج النمو عند الكلاسيك :

أ- نموذج *Barro:

اهتم هذا النموذج بدور النفقات العمومية (نشاط الدولة) كعامل للنمو الاقتصادي الداخلي من خلال الاستثمار في رأس المال العام و في البنية التحتية و اعتمد Barro في دراسته على دراسة كل من أشوي (Asch auer) أواخر الثمانينات وكذا دراسة مينل (Munnel) في أوائل التسعينيات، التي تضمنت رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي، حيث وجد انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل و ذلك، بسبب انخفاض الإستثمار العام،ويعتبر Barro من الأوائل الذين عالجوا الإستثمار العام للبنية التحتية و التأثيرات الخارجية، وانطلق Barro من فكرة بسيطة مفادها أن النفقات الموجهة للبنى التحتية مثل بناء طريق سريع ،أو خلق طريق للسكة الحديدية أو شبكة للاتصالات تجعل النشاط الإنتاجي أكثر فاعلية، بالنسبة ل Barro فان النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين، الأول هو أن رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحد من تناقص إنتاجية الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل، أما الثاني فهو تأثير مصدر تمويل النفقات العمومية و هي الضريبة، بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص، لأنها تقلل من عائدها الخاص و تقتطع جزءا من دخلها.

ب- نموذج *Romer:

في هذا النموذج أرجع رومر النمو إلى عامل التمرن ،عن طريق التطبيق الذي استعمله تفاديا لإتجاهات المردودية المتناقصة، متبنيا في ذلك الفكرة المثارة من طرف Arrow ، سنة 1962 و القائلة بأن التقدم التقني ناتج من التعليم عبر الممارسة، فالمعرفة التكنولوجية تعتبر سلعة تسمح بزيادة الإنتاج و التقليل من تكاليفه[1].

Robirt Jozife Baroo* ، اقتصادي أمريكي، ولد سنة 1994،كان أستاذا للاقتصاد بجامعة هارفرد، يعتبر من مؤسسين للاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي.

* مايكل بول رومر romer مواليد 1955 هو اقتصادي أمريكي،رجل الأعمال ، حاصل على دكتوراه في الاقتصاد عام1983، حيث تطلع إلى إجراء إيجابية تتخذ بعيدا عن الانكماش الاقتصادي من 2008-2009 .

[1]- زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)**، مذكرة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي ، منشورة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014 ص ص 70-71.

2 –نموذج Harold–Domarفي النظرية الكينزية:

يعتبر نموذج Harold- domar توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن الكنزية (الستاتيكية) و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. و قد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.

وقد طرح Harlod [*] **السؤال التالي**: إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار و الاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد بنمو مع الزمن؟ و بعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد.

و من جهة أخرى بحث Domar [*] الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟

و قد ركز نموذج Harlod–Domarعلى النظرية الدينامكية و على العلاقة بين الإدخارات و الاستثمارات و الناتج، و يوضح النموذج العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية[1].

3– نماذج النظرية الحدية (النيوكلاسيكية):

أ– نموذج سولو Solow [2]:

يحتل احد نماذج النمو النيوكلاسيكية، قام Solow [*] بنشر بحثه مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956،و الذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل و رأس المال .

---

[*] **Harlod** اقتصادي إنجليزي، ولد سنة 1900، درس في أكسفورد وكمبردج، وضع نموذجا شهيرا للنمو واهتم بالنقود والتضخم، توفي سنة 1987.

[*] **ألفريد دافيد دومار E.D. Domar**، اقتصادي أمريكي (بولندي الأصل) ولد عام 1914، اشتهر بنموذج اقتصادي للنمو، له عدة مؤلفات: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال...إلخ توفي سنة 1997.

[1]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**،(**نظريات نماذج، استراتجيات**) ، الطبعة الاولى ، دار وائل، الاردن، 2007 ص ص 73–74.

[2] – إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية** (**نظريات، نماذج، استراتيجيات**) ، نفس المرجع ،ص ص114– 116.

[*] روبرت مرتن **R.M.Solow** (1924) ،اقتصادي أمريكي ولد ببروكلين بنيويورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو،متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد عام 1987.

ولهذا النموذج عدة افتراضات هي:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ،و يقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛
- الاقتصاد مغلق و تسود المنافسة الكاملة ،جميع أسواقه؛
- إن هناك تشغيل كامل للمعاملة ومخزون لرأس المال؛
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، و قانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى،و بالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة.

ب – نموذج Ramsey:

جاء نموذج Ramsey* ليعطي أفضل مسار، حيث تعريف المسار من خلال أفضلية الوكلاء، من أجل تفادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، ثم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد وهو العامل الإداري المخطط تمثل أفضلية هذا الوكيل بداية المنفعة غير المنتهية زمنيا[1].

* **Frank Plumpton Ramsey** ولد في 1903، اقتصادي إيطالي،من أهم نظرياته المتداولة اليوم فرع كامل في رياضيات نظرية ومبرهنة ramsey، توفي 1930.

[1]. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص90-91.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا للفصل نستنتج بأن الاهتمام بموضوع الإصلاحات الاقتصادية جاء نتيجة رغبة في علاج الإختلالات الهيكلية، و التشوهات السعرية ويهدف إلى قضاء على التخلف و تحسين المستوى المعيشي و تحقيق الرفاه الاقتصادي، و التقدم التكنولوجي و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

ولا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس تطور النشاط الاقتصادي ،و بالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به و لو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

الفصل الثاني:

تقييم الإصلاح الاقتصادي ومعوقات النمو في دول المغرب العربي

تمهيد :

إن مبررات قيام إتحاد دول المغرب العربي ، كان مجرد أو إحياء مشروع وحدوي وذلك من أجل النهوض اقتصاديات نحو التقدم ، وحتى تتمكن الدولة من تحقيق نهضة اقتصادية كتلك التي عرفتها الدول المتقدمة وكذا الاستمرار بعد هذه النهضة في إدارة عجلة نمو بنجاح، يجب مواكبة التحديات وتحدي جل المعوقات في ظل عالم يتسم بسرعة تغير وترابط التأثيرات بين اقتصادياتها ، حيث تتمتع هذه البلدان بقدر عال من التنوع في الشكل الاقتصادي وتتوزع بشكل يحفز على تكثيف المبادلات فيما بينها وإحداث قفزة نوعية في مختلف المجالات وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول : اتحاد المغرب العربي والمقومات الاقتصادية؛

المبحث الثاني : واقع ومعوقات واستراتجيات دعم النمو في دول المغرب العربي ؛

المبحث الأول : اتحاد المغرب العربي والمقومات الاقتصادية

إن دراسات اقتصاديات المغرب العربي لطالما كانت تحاول أن تبني اقتصاد بلدانها وفق قاعدة اقتصادية قوية ، ذات مجالات مختلفة وهنا سوف نتحدث عن نشأة الاتحاد ومقومات بناءة وأهم سماته الاقتصادية

المطلب الأول : نشأة الاتحاد المغرب العربي

أولا: تأسيس إتحاد المغرب العربي

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء اتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في فيفري سنة 1947 ، تبلورت هذه الفكرة في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 أفريل من سنة 1957 ، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي ، والغرب الدستوري التونسي ، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، حيث عبرت هذه الخطوة عن بعد ودقة النظرة المغاربية الاستراتيجية لواقع مستقبل التحولات الإقليمية والعالمية اقتصاديا ، وتوالت بعد ذلك عدة اجتماعات بدءا بمؤتمر طنجة سنة 1958 ، اجتماع تونس 1964 ، اجتماع طرابلس عام 1965 ، اجتماع الجزائر سنة 1966 ، اجتماع الرباط عام 1970 ، ثم بيان تجربة الوحدوي بين ليبيا وتونس سنة 1974 ، ومعاهدة مستغانم بين لبيا والجزائر ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983[1].

إلا أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر 10-06-1988 اعتبر إعلانا عن ميلاد مرحلة جيددة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة ، والتي تم من خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن القادة المغاربية عن إقامة اتحاد مغاربي يهدف لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دولة ، وهو ما تم التأكيد عليه فعلا خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989 ، حيث تم الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي وفي 23 جويلية 1990 ، بزرالدة

[1]. غانية نذير ، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي دراسة حالة قطاع الصناعة**، مذكرة ماجستير ، في العلوم التسيير، تخصص تجارة دولية ، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2009-2008 ، ص 28

الجزائرية ، إلتقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت تبني استراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع لتكامل إقليمي حقيقي ، وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء ، حيث أوصى الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداءا من سنة 1992 ، وفقا للمراحل الأربعة التالية [1]:

- إقامة منظمة تجارة حرة سنة 1992؛
- إقامة اتحاد جمركي سنة 1995؛
- إنشاء سوق مشتركة مغاربية سنة 2001؛
- الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي مغاربي.

ثانيا : التوقيع على المعاهدة لإنشاء اتحاد المغرب العربي

لقد سبق التوقيع على هذه المعاهدة مجموعة من الأعمال التحضيرية إذ على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة من 8 إلى 10 جوان ،1988 ، تم إصدار بلاغ زرالدة التاريخي بعد إجراء عدة مقابلات ومحادثات يومي 13 و 14 جويلية 1988 . بالجزائر ، توصلت إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات في مجملها على ضرورة الاتحاد المغاربي ، وفي 17 فيفري 1989 ، بمدينة مراكش ، بالمغرب الأقصى وبحضور قادة الدول الخمسة وتم التوقيع على ثلاث وثائق وهي[2] :

- إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي؛
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية ومقترحات لجانها الفرعية ؛
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[1]-أقاسم قادة ، وآخرون ، **دراسات اقتصادية ، دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية** ، العدد الرابع ، مركز البصيرة مؤسسة ، ابن خلدون للدراسات والبحوث الجزائرية ، الجزائر 2004 ، ص 91.

[2] -عباس عائشة ، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال ، تونس**، مذكرة ماجستير ، في العلوم السياسية و الاعلام، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة بن يوسف بن خدة ، منشورة ،الجزائر ، 2008-2007 ، ص 73 -74.

المطلب الثاني : مقومات بناء الاتحاد المغاربي

لم يكن الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 حدثا مستقلا عما كان يجري في الدولة من متغيرات وأحداث داخلية وإنعكاسات الأوضاع الخارجية بل مجرد رغبة في إعادة إحياء المشروع الوحدوي أو إثارة إيديولوجية تجد لها صدا كبيرا [1] ، وضمن هذا السياق انطلق بناء التجربة الاتحادية المغاربية ، استنادا إلى عدد من المقومات وهي كالتالي :

أولا المقومات الاقتصادية :

تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها لها يمكن أن تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ، ولا سيما في مجال التكامل الأفقي في المنطقة ، وإلى جانب الثروة المائية ، والثروة السمكية ، المهمة ، توجد موارد طبيعية ، مهمة ومعادن ، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى الذهب والنحاس والفوسفات ، إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة والضخمة ، في مجال الغاز والنفط ، كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط ، الأمر الذي يفسر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية من جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن ، وهو من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديثات المشتركة ، يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 80 مليون نسمة ، مما يتوقع أن يصل إلى 100 مليون نسمة في 2010 ، مما يشكل سوقا استهلاكيا واسعة ، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم ومزايا النسبية ، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة وبالتالي يخلق فرص العمل.

كما يضم المغرب العربي شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج ، وبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المعنى المناسب الذي بمتطلبات سوق العمل ، فإن هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها ، وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغاربية العاملة في أوروبا وأمريكا وكما يبين حجم هذه الطاقات ، ومدى إمكانيات الاستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة .

[1]- صبيحة بخوش ، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية** ، الطبعة الأولى ، دار حامد ، الأردن ، 2011 ، ص 163.

لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة ، استقرارا ملحوظا في أوضاع اقتصادياتها الكلية ، أوضاع تضخم منخفضة ، استقرار في أسعار صرف العملات احتياطات خارجية كافية ، فوائض في موازين المدفوعات ، وتوفر الأوضاع المستقرة نسبيا كل هذه الظروف الملائمة تعد الوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود ، إن مداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط ، بجب أن يستفاد منه في تنمية المنطقة ، ودعم تشابك نسيجها عالمية وتدويرها لأسواق أخرى ، وتدبيرها على أنماط استهلاكية ترفيهية ، لقد أضاع العرب بشكل عام إمكانيات الاستفادة الممكنة من الوفرة النفطية الأولى في السبعينيات وللاستفادة من الوفرة النفطية الثانية واستخدامها لخلق التنمية المشروعة ، وقد أوردوا أخيرا في توقعاته المستقبلية لأسعار النفط ، بأن البرميل سيكون ما بين 50-80 دولار حتى 2015 وما بين 100 -150 دولار ، مابين 2015 وحتى 2030.

ثانيا : المقومات الثقافية

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي ، إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة ، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة ، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد ، وجود تاريخ مشترك عبر القرون ، وبهذا يعد المغرب الأقصى نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس[1] ، على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد ، وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد.

[1]- بن موس بشير ، **سياسات تفعيل التجارة البيئية ، دراسة حالة دول المغرب العربي** ، مذكرة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، منشورة، جامعة الجزائر03،الجزائر ، 2011-2012 ، ص43-44.

المطلب الثالث : السمات الأساسية لاقتصاديات دول المغرب العربي

المؤشرات الاقتصادية الخاصة بدول المغرب العربي خلال الألفية الجديدة حققت تحسنا ملحوظا من خلال ما يلي :

أولا : الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نموه وتطور وفاعلية اقتصاد الدول ، وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي ، يمكن التعرف على حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02-01) :الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي بأسعار السوق التجارية (2007 ، 2011)

الوحدة: مليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	135630	171020	138130	161950	197450
تونس	75224	88880	90553	91458	93574
المغرب	38882	44781	43637	44341	46431
ليبيا	68118	86506	63769	79841	37468
موريتانيا	2819	3536	3031	3629	4064
المجموع	320673	394723	339120	381219	416455

المصدر : مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية** ، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ،منشورة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013 -2014 ، ص 185.

من خلال الأرقام المعروضة على الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المغاربية في تنامي مستمر خلال الفترة (2007 ، 2011) إذا ما استثنينا سنة 2009 التي شهدت تراجعا ملحوظا في قيمة الناتج ، ووصل مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد إلى حوالي 416.5 مليار دولار لسنة 2011 بحسب أسعار السوق الجارية ، وتختلف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من قطر لآخر ، فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي بحوالي 197.5 مليار دولار ، وبذلك فهي تستأثر على أكبر نسبة قدرت ب 47.4% من مجموع الناتج الإجمالي لدول الاتحاد ، أما المغرب فتشير التقديرات إلى حوالي 93.6 مليار دولار ، وتأتي بعدها تونس بقيمة تقارب 46.44 مليار دولار ، أما بالنسبة إلى ليبيا فهي في حدود 37.47 مليار دولار ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 1.53 وهذا التراجع راجع إلى ظروف الأمنية التي شهدتها البلاد في سنة 2011 وقد سجل الاقتصاد الليبي تحسنا كبيرا في سنة 2012 ، بفضل عودة القطاع النفطي إلى الإنتاج ، حيث حققت ناتج محلي إجمالي فاق 74.95 مليار دولار ، أي بزيادة قدرت ب 95.5 % أما موريتانيا فقد قدر ناتجها المحلي الإجمالي ب 4.06 مليار دولار ، أي أن نصيبها لا يتعدى 1% من مجموع النتاج الكلي للاتحاد.

الشكل رقم (02 –01) : نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي (2000–2011

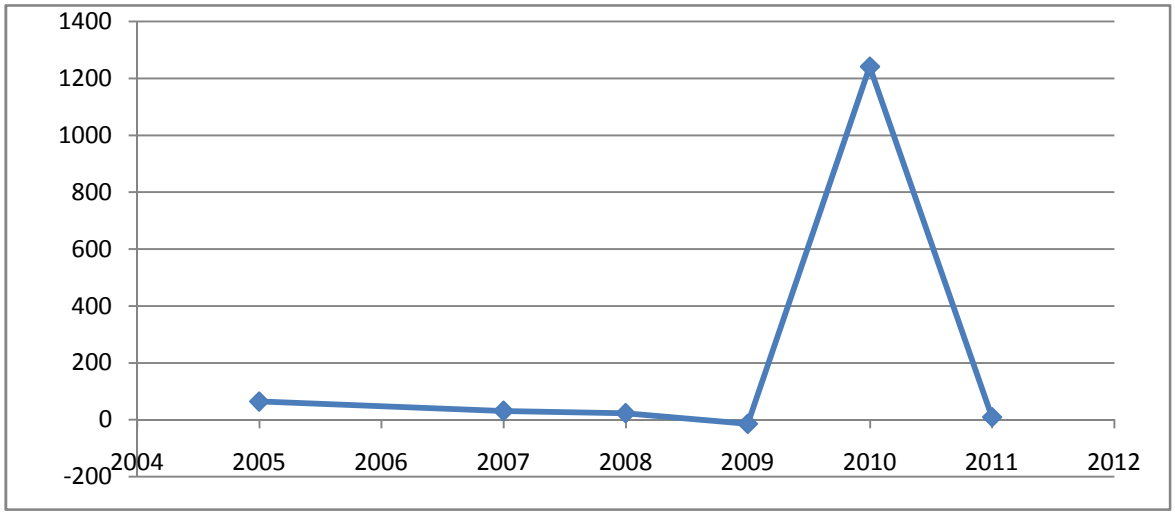

المصدر: مقروس كمال، " **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، منشورة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013–2014 ، ص 187.

أما فيما يخص تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2000 -2011 فنلاحظ من خلال الشكل رقم بأنه يسير بوتيرة متناقصة ، حيث حققت أعلى نسبة له في 2005 بمعدل 64 %، وبدأت بالانخفاض حتى سجلت قيمة سالبة قدرت ب 14.08 %س سنة 2009 ، وذلك لتأثر اقتصاديات المنطقة بالأزمة المالية العالمية ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط إلى 61 دولار للبرميل مقابل 94.4 دولار للبرميل في متوسط سنة 2008.

ثانيا : الموازنات العامة لدول المغرب العربي

بالنسبة للموازنة العامة لدول المغرب العربي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02-02) :العجز أو الفائض في الموازنات العامة(2008 -2011)

	العجز أو الفائض الجاري (مليون دولار)				النسبة إلى الناتج الإجمالي (%)			
	2008	2009	2010	2011	2008	2009	2010	2011
الجزائر	46035	18929	22733	19011	26.9	13.7	14	9.6
المغرب	2776	1375	1443-	635-	3.1	1.5	1.6-	0.7-
تونس	2174	2247	2343	1568	4.9	5.1	5.3	3.4-
ليبيا	46394	20073	32865	1834-	53.6	31.5	41.2	4.9-
موريتانيا	35	39	174	328	1	1.3	4.8	8.1

المصدر : مقروس كمال **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية** ، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، منشورة جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014 ،ص ص 190 - 191.

نلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة التونسية لا تزال توجه تحديات اقتصادية نظرا لعدم تعافي الاقتصاد في عام 2011 ، بالوتيرة التي كانت متوقفة ، حيث بلغ عجز الموازنة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي ، ويرجع السبب إلى تراجع عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وانخفض

ذلك بمعدل احتياطي النقد الأجنبي من 4.7 سهم لتمويل الواردات في نهاية 2010 إلى 3.5 في نهاية سنة 2011

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفظ وهي الجزائر وليبيا فقد حققت الأولى معدلات نمو عالية نسبيا ، في عام 2011 ، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، في حين نجد ليبيا لم تستفد من ارتفاع أسعار النفط ، بسبب الصراعات والمشاكل الداخلية التي أدت إلى انخفاض إنتاج النفط من 1.49 مليون برميل يوميا في جانفي 2011 إلى 22 ألف برميل في اليوم في يوليو في نفس العام ، وانخفض بذلك نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 60% وقد صاحب ذلك توقف الأنشطة الاقتصادية ، إذا اضطر حوالي 600 ألف من العمال المعاصرين إلى الفرار من ليبيا ، وقد شهد الاقتصاد الليبي في سنة 2012 انتعاشا مثيرا ، مع تعافي الإنتاج والصادرات النفطية بسرعة أكبر مما كان متوقعا ، حيث بلغ إنتاج النفط في السبعة أشهر الأولى 302 مليون برميل ، أي ما يعادل في المتوسط 1.42 مليون برميل يوميا .

ثالثا : وضعية الدين الخارجي

لقد شهد إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمه الدول المغاربية ارتفاعا طفيفا قدر بحوالي 3.5% في سنة 2011 ، حيث ارتفعت من 54.11 مليار دولار سنة 2010 إلى 56.05 مليار دولار في نهاية 2011 ، ويعود هذا الارتفاع في المديونية إلى زيادة اعتماد بعض الدول على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز ، وأيضا تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار.

الجدول رقم (02-03) : تطور حجم المديونية الخارجية لدول المغرب العربي (2002 ، 2011)

الوحدة : مليار دولار

	2002	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	22.6	5.91	8.79	5.92	5.68	5.68	4.4
المغرب	19.9	13.6	15.82	16.49	19.36	23.57	24.8
تونس	12.9	18.2	19.29	21.93	20.98	21.51	23.37
ليبيا	4.2	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	1.7	2.54	2.7	2.67	3.14	3.32	3.48

المصدر : مقروس كمال **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية** ، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، منشورة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014 ،ص ص 191 - 192.

أما على صعيد الدول وقد أثرت جملة من التطورات على وضع المديونية العامة الخارجية خاصة في تونس والمغرب وبصفة أقل في موريتانيا ، حيث ازداد إجمالي الدين العام الخارجي للمغرب ، بنسبة 5.2% في عام 2014 ليصل إلى حوالي 24.8 مليار دولار وقد اعتمد المغرب بشكل أكبر على مصادر التمويل المحلية مقارنة بمصادر التمويل الخارجية ، في حين اعتمدت تونس بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي ، حيث ارتفعت بنسبة 8.5 % ليبلغ نحو 23.4 مليار دولار أما موريتانيا فلم تكن قيمة الزيادة كبيرة ، إذا لم تتجاوز 160 مليون دولار وفي المقابل نجد الجزائر في وضع جيد مقارنة بالدول المغاربية ، حيث انخفضت مديونتها الخارجية بنسبة فاقت 22.5 % ليبلغ الدين الخارجي حوالي 4.4 مليار دولار ، وذلك بفضل اتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الإقتراض الخارجي.

المبحث الثاني : واقع ومعوقات واستراتيجيات دعم النمو في دول المغرب العربي

إن الاقتصاد العالمي له واقع على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ومشاكله تشكل إحدى اهتمامات الكبرى للدول النامية على حد سواء وأصبحت قضية النمو الاقتصادي الأولى والرئيسية بالدول النامية وفي سبيل ذلك جندت استراتيجيات لدعم وتيرة النمو لتحقيق ذلك الهدف الأكبر.

المطلب الأول : الواقع الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)

تبنت الدول المغاربية مناهج مختلفة في المخططات التنموية ، لتحسين الاقتصاد بما يكفل تطوير قدرته على جذب التجارب الجديدة التنموية ، تجسدت في ظهور تحديات مختلفة كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة.

أولا : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

بعدما شرعت الجزائر في تطبيق المخططات التنموية التي تستهدف دفع النمو الاقتصادي وتخفيض من معدلات البطالة أصبح من الأولويات الراهنة التي تواجه الاقتصاد ، وتحدي تنويع الهيكل الاقتصادي خارج المحروقات من خلال التركيز على القطاعات التقليدية ، وعلى غرار الفلاحية اتجهت الجزائر إلى تطوير قطاعات أخرى كالسياحة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال فهي تطمح إلى خلق مناصب شغل ، بالإضافة إلى تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل الاعتماد على الصادرات لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية وتشجيع الأنشطة التصديرية بمعية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ، [1]فواقع النمو الاقتصادي في الجزائر تواجهه عدة صعوبات وعراقيل من بينها :

[1]. اقتصاديات المغرب العربي 2012 ،

http://carmegie ,mec,org 04/03/2016 (10 :26)

1- بيئة الأعمال السيئة :

بيئة الأعمال في الجزائر لا تزال غير مستقرة ، فالفساد منتشر والقطاع الخاص يفتقر إلى الدعم المالي ، كما أن الحكومة وضعت مؤخرا تدابير تفيد الاستثمار الأجنبي.

2- الاعتماد على النفط :

صادرات النفط والغاز ، ولا سيما تلك الموجهة إلى الأسواق الأوروبية تتمثل حاليا ب 97 % من عائدات التصدير في الجزائر ، وشدد على أنه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والغاز جعل هذا الوضع مريحا جدا ، يدعو اعتماد الجزائر على صادرات النفط ، والغاز إلى القلق بسبب معاناة هذه السوق واستخدام الحكومة الأرباح بصورة غير فعالة.

3- البطالة والشباب :

معدلات البطالة المرتفعة على النحو المتزايد في صفوف الشباب تطرح تحديات هائلة أمام الاستقرار الإجتماعي في البلاد تستلزم توظيف استثمارات حكومية في صناعات فعالة تؤدي إلى إيجاد فرص عمل.

ثانيا : واقع النمو الاقتصادي في تونس

تبنت تونس خلال السبعينيات نموذج اقتصادي مبنيا على تشجيع التصدير وفي سنة 1995 ، أطلقت الحكومة التونسية البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي بهدف الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وتسهيل إندماجها في الأسواق الدولية ، وفي سنة 2008 ثم استدراك أكثر من 4000 مؤسسة في البرنامج ويتوقع أن يصل العدد إلى 4800 مؤسسة من نهاية 2011 ، حيث سمحت التمويلات الممنوحة في هذا الإطار برفع أعداد المؤسسات الصناعية المصدرة بنسبة 45% خلال سنة 2007 ، وبفضل الإطار القانوني الذي يعفي من الضرائب على الأرباح كل المؤسسات التي تتنج على الأقل 85% من السلع والخدمات الموجهة للتصدير ، تضاعفت 4 مرات الصادرات الصناعية خارج المنتجات الزراعية مقارنة بالنتائج المحققة سنة 1996 مسجلة مداخيل إجمالية وصلت إلى 7000 مليون أورو أي ما يمثل 84 % من الصادرات الوطنية.

ويعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة وعلى الصناعة ، بالإضافة إلى الصناعة الميكانيكية ، وتشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون ، ثالث مصدر في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا وهي ثاني دولة مصدرة للتمور ، ويشبه الاقتصاد التونسي ، الاقتصاد المغربي في بنيته في بعض الأشياء خاصة من حيث أهمية السياحة ، لا أن الاقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد المغرب على الفلاحة والاقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد المغرب على الفلاحة والاقتصاد التونسي هو الأكثر نموا والأكثر تنافسية في المغرب العربي إلا واجهته عدة مشاكل من بينها[1] :

1- التحويل السياسي :

أثر التحول السياسي في تغير الحكم ، في مواجهة توقعات كبيرة بالتحديات الاقتصادية القائمة أصلا كما أن النظر إلى الحكومة على أنها تمر في مرحلة انتقالية تؤثر سلبا على أدائها وعلى أداء الحكومات والوكالات الأجنبية.

2- الإستثمار :

يرى المحللون أن القطاع الخاص الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل تبلغ حاليا 15% بينما تبلغ في غيرها ، من البلدان الناشئة 25 % في المتوسط وقد دفع انخفاض الشفافية ، أيضا وكالات تصنيف إلى تخفيض تصنيفات تونس التي تترجم عمليا إلى تكاليف اقتراض أكثر ارتفاعا بالنسبة إلى الشركة.

3- درجة عالية من التخصص :

يعتبر اقتصاد تونس متخصصا في التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على السوق الأوروبية لذلك لفت النظر إلى ضرورة أن توسيع البلاد نطاق إنتاجها وتنوع

1. بيوض محمد العيد ، **تقسيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة ، مقارنة ، الجزائر ، تونس ، المغرب**مذكرة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، غير منشورة، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان ، 2011-2012 ، ص 84.

أسواقها [1]ارتفع فيه الإنتاج لأهمية النسبية في القضاء على البطالة وتطوير مستوى المعيشة خلال فترة تحقيق البرامج الاقتصادية.

ثالثا : واقع النمو الاقتصادي في المغرب

يقوم المغرب على اقتصاد حركي أنه يملك ثاني أقوى اقتصاد في دول المغرب العربي وثاني عربي بعد مصر ، ويملك المغرب 70% من احتياطات الفوسفات العالمي ويعتمده اقتصاده أيضا على السياحة العالمية ، فقطاع السياحة يشهد تطورا كبيرا بعدما نجح المغرب في استقطاب 10 ملايين سائح لسنة 2010 ونجح في وضع مشاريع اقتصاده على تصدير الخضروات والحمضيات إلى دول أوروبا ويعتبر من أقوى منتجي الأسماك بالعالم وتصديرها إلى أمريكا وكما اكتشف مؤخرا في الأطلس الكبير كميات هائلة من الزيوت الصخرية . التي ستمنح للمغرب بأن يكون من مصدري البترول في العالم في المستقبل ويعتبر المغرب بلدا تجاريا بامتياز لكونه وقع عدة اتفاقيات تبادل حر مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية كما أنه الدولة الوحيدة في دول المغرب العربي الذي يملك الوضع المتقدم مع إفريقيا بعد بورصة جوهانزبورغ ويملك المغرب 30% من الاعتماد على تصدرر النسيج والصناعات الحرفية التقليدية إلى أوروبا وأمريكا وسعت المغرب من خلال التوجه النظامي نحو السياحة ، الفلاحة والتصنيع إلى تنويع هيكلها الاقتصادي وزيادة النمو في جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية وتحقيق المهارات والأنشطة الجديدة والقضاء على البطالة ورفع القيمة المضافة الناشئة عن الأنشطة عند الممارسة على مستوى اقتصادها بالإضافة إلى خلق مناصب شغل قائمة وتحسين مؤشرات الكلية الاقتصاد[2] ، ووضع إستراتيجية قطاعية تتبنى تحقيق الأهداف المتوسطة وطويلة الأجل.

[1]. حفيظ فطيمة ،**الاصلاحات الاقتصادية ، وإشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)** ، ،مرجع سبق ذكره ، ص 182.

[2]. الاختلالات الاقتصادية ومواطن الضعف الهيكلية 2012

(11 :00) http/carnegie ,mec,org 04/03/2013

المطلب الثاني : معوقات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي

للنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي عدة معوقات نذكر منها :

أولا : التعليم

إن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمال بمختلف أنواعه إلى حد كبير كما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل ومن الواضح أن الكثير من الدول السائرة في طريق النمو ، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب ، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة بشكل عائقا خطيرا على النمو.

ثانيا : الصحة

الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق ارتفاع مستويات الصحة للأيادي العاملة ، وهناك حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد وهي أن المكاسب ليست دائما إيجابية ، وذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات وبالتالي [1] ، فإنها أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات المكاسب الضخمة ، المصحوبة لانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

ثالثا : الموارد الطبيعية

يمكن القول أن الموارد الطبيعية ، ذات أهمية خاصة لعملية النمو ، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو ، بسهولة سوف يكون النمو أسهل عليها من الدولة الأخرى لا يوجد لديها موارد قليلة قابلة في التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو ، وأيا كان الأمر فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية ، هي وسيلة هامة لدعم النمو غير أن المشاهد عمليا في بعض الحالات أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي والأرض غير الصالحة للاستغلال بسبب النقص في وسائل الري وهي أمثلة معروفة جدا عن معوقات النمو

[1]. www :sidotla , mom9.com t944 topic /04/04/2016 (22 :05).

رابعا : التكنولوجيا

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل فلابد من أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدول مستخلفة فقيرة منه ، بالنسبة لدول متقدمة غنية ، لأن دول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب جديد ، إلا عندما يكون قد تم فحصه واختياره وهو ما ينطوي على إنفاق المبالغ الطائلة في أغلب الأحيان لا يمكن توفرهما المواد المحدودة ، لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو وكذلك تتطلب عملية التطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية الدولة المستوردة للتكنولوجيا وايضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات وعلى مستوى عال من الكفاءة المهنية والتدريب المهني غير أن هذه المقومات الإنسانية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي [1] فقد تكون مفتقدة في بعض الدول هذا العالم ، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو.

المطلب الثالث : الاستراتيجيات الحالية لدعم النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي

إن الاستراتيجة الحالة لدعم النمو في البلدان المغاربية بدعم النمو من خلال مخططات تنموية خارج ميزانية الدولة وبالتالي رجوع البلدان الثلاث غلى صيغة العمل بالمخطط الاقتصادي .

أولا : استراتيجية دعم النمو في الجزائر :

إن الإستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش برنامج دعم النمو وهي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية العامة وبعد سنتين من إنتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية ، التي وعدت بتحقيق الإنعاش ضمن برامج دعم النمو وهي برامج تهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

[1] .www :sidotla , mom9.com t944 topic /04/04/2016 (20 :36)

ثانيا: استراتيجية دعم النمو في تونس

تعمل تونس في السنوات الأخيرة خاصة فترة المخطط الحادي عشر (2007 -2016) وهو مخطط تقوم بتنفيذه حاليا في السنوات الملائمة من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العاملي وبالتالي تسريع نسق النمو للاستجابة لتحديات التشغيل تمكنت السياسات المتخذة في حالة تونس من تحقيق نتائج إيجابية انعكست على النمو الاقتصادي وخاصة خلال العشرية الأخيرة معتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية المتواصل يساوي الاستقرار الاقتصادي وقد أعطت هذه القناعة نتائجها حتى الآن رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية.

إن معالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والاندماج على الخارج وبالتالي أسست التنوع الاقتصاد وتأهيله اعتمدت على إصلاحات الهيكلة الواسعة والعميقة ، كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية ، وعلى مراحل كان آخرها المخطط العاشر الذي يغطي الفترة 2000 ، 2006، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق النمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات التكنولوجيا والاتصال والسياحة والنقل ، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار وهو يسمح لنا بالقول أن معدلات النمو المحققة من خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية عرفت طابعا متزايد ، يتضح من خلال الدراسات الاتجاه نحو الارتفاع في معدل نمو الاقتصاد في تونس [1] ، وقد تحققت هذه النتائج في ظل ظروف المتسمة بتكثيف جهود الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بفعل الإجراءات المتخذة التي ساهمت في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد ، رغم الظروف غير المساعدة على المستوى الدولي (ارتفاع أسعار النفط ، إنتهاء العمل بالاتفاق متعدد الألياف)

[1]- حاكمي بوحفص ، **الاصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا ، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، وتونس ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السابع ،جامعة الشلف ،ص ص16- 17

ثالثا : استراتيجية دعم النمو في المغرب

إن إستراتيجية دعم النمو في المغرب مثلها مثل البلدان الأخرى بها برامج تنموية تعمل بالتخطيط باعتماده على خطة خماسية تغطي الفترة (2000- 2004) بعد أن تخلت عن هذا الأسلوب لمدة العقد الكامل وتعبر برنامجا يعتمد عليه المغرب منذ الاستقلال وقد جاءت لدعم النمو الاقتصادي وإقامة مشاريع التنموية خلال السنوات الخمس الموالية وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5% لتحسين مستوى المعيشة الأفراد بنسبة 2.9 % في المتوسط بدلا من 1 % خلال العقد الماضي ، وأكد البنك الدولي أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من 6 %، 8 % ، حتى يستطيع الاقتصاد المغربي أن يتجاوز الصعوبات والإختلالات وخاصة على المستوى الاجتماعي ، واعتبر النمو الاقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة والذي بقي في حدود 1.9% لا يساعد على تحقيق وتيرة النمو العالية لتستفيد منها الفئات الضعيفة [1] ، فإن ذلك دراسة أخرى أنه إذا بقيت معدلات النمو في حدودها الحالية ، فإن ذلك سيكون له آثار على الجانب الاجتماعي وخاصة البطالة التي ترتفع إلى 13.2 % سنة 2009.

[1]. حاكمي بوحفص **الاصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا ، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، وتونس ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، نفس المرجع، ص 17.

خلاصة الفصل:

تبين لنا في هذا الفصل بأن البلدان المغاربية من ضمن البلدان النامية واجهتها عدة مشاكل في طريق تحقيقها للنمو الاقتصادي ، حيث قامت هذه البلدان ببناء اتحاد مغاربي موحد وانتهاج استراتيجيات لدعم النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات التي تواجه طريقها وذلك للنهوض باقتصادياته في مختلف المجالات،

إن المشاكل التي التواجه النمو الاقتصادي، تشكل إحدى الاهتمامات، الكبرى للدول النامية، على حد سواء حيث أصبحت تمثل مركز الصدارة في مختلف الأبحاث، باعتبارها الخيار الرئيسي و الوحيد للتحرر من التخلف و الوصول إلى أرقى المستويات و تحسين الوضع الاقتصادي.

الفصل الثالث:

تقييم الإصلاحات الاقتصادية في بلدان المغاربية وبرامج الاستثمارات في الجزائر

تمهيد :

إن برامج الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلدان المغاربية في كل من تونس والمغرب ، والجزائر ، قضية لها أهمية بالغة على المستويات العالمية والمحلية ونظرا للاختلالات الاقتصادية الموجودة تم برمجة عدة إصلاحات لعلاج هذه الاختلالات .

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار النفط قد أثر على القدرات المالية للدولة ، حيث عرفت أسعار النفط تذبذبا وعدم استقرار أما البرامج التنموية كان من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل ، وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها وبناء على ذلك يمكن تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : تقييم الإصلاح الاقتصادي في بلدان المغرب العربي

المبحث الثاني : تقييم أثر البرامج والاستثمارات العامة لدعم النمو في الجزائر.

المبحث الأول : تقييم الإصلاح الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي

إن تقييم الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات في اقتصاديات البلدان المغاربية تبدأانطلاقا من اعتماد سياسات محلية ومشاريع ، تهدف إلى تخطي الصعوبات وتحقيق إنجازات كبيرة على المدى الطويل كما أنها تحتاج إلى مواكبة التحولات الجارية في الاقتصاد وتصحيح الاختلالات

المطلب الأول : الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

الإصلاح الاقتصادي في الجزائر كانت نموذجا تنمويا طموحا بإنشاء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف وقد أصبح الأمر ضروريا للبدء في الإصلاحات وإعادة النظر في الاختلالات.

أولا : الإصلاحات في الجزائر

إن السلطات الجزائرية بالإصلاحات في سنة 1988 ، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري ، إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم يتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي وتبعا لذلك ، تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في[1]:

– انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط وتسريح العمال؛

– كما تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي المدعمة من قبل الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، لاستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛

[1]- كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية " في الجزائر ، مجلة علوم الإنسانية** ، العدد الثامن ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، جانفي 2005 ، ص- ص 7، 8.

ثانيا : مرحلة التصحيح والتعديل الهيكلي (1986 –1999)

أدت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1986 ، إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات ، وذلك نتيجة لتراجع معدلات النمو ، ارتفاع معدل التضخم ، ارتفاع معدل البطالة حيث ظهرت فكرة الإصلاحات وبشكل جدي سنة 1987 ، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- استقلالية المؤسسات العمومية؛
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي سنة 1987؛
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية.

غير أن نتائج هذه الإصلاحات جاءت مخيبة للآمال ، بل زادت استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي [1]، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.7% خلال الفترة (1987-1988) ، ونتيجة لذلك تقلصت مناصب الشغل إلى 6000 وظيفة مع نهاية سنة 1988 ، بعدما كانت في حدود 122000 وظيفة سنة 1985 ، ارتفاع معدل البطالة من 15 % سنة 1984 ، إلى 17.2% ، سنة 1989 ، تطور خدمة الديون من 4 مليار دولار سنة 1985 ، إلى 7 ملايير سنة 1989 ، وتفاقم الديون الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار سنة 1989.

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرجاع الثقة والائتمانية لها واشتراط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض [2] ، وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ومرت عملية الإصلاحات في الجزائر بثلاثة مراحل أساسية أهمها :

[1]- عبد الرحمن التومي **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص – ص 49 -51.

[2]–مدني بن شهرة ، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** : (**التجربة الجزائرية**) ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

1- المرحلة الأولى (1989 -1991) :

خلال هذه الفترة أهم النتائج المسجلة : كانت سالبة خلال سنة 1990 وتطور خدمة الديون من 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى 9 ملايير دولار سنة 1991 انخفاض الديون الخارجية [1] إلى 25 مليار دولار سنة 1991.

2- المرحلة الثانية (1992-1993):

ظهرت في هذه الفترة اختلالات اقتصادية من جديد حيث سجلت نتائج سلبية نوجزها فيما يلي[2]:

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى أكثر من 25 مليار دولار
- ارتفاع التضخم إلى 20.5 %
- ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 20%
- انخفاض من الطاقة الإنتاجية إلى أقل من 50%
- نمو سالب الناتج المحلي الإجمالي قدر ب -2.9 %
- ارتفاع عن ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك إلى أكثر من 450 مليار دج ، أما الاستثمار لم يتجاوز 6.2 %كمتوسط سنوي خلال الفترة

3- المرحلة الثالثة (1994 -1998):

نظرا للوضع المتدهور الذي وصلت إليه الجزائر نشر عن الحكومة بداية من أفريل 1994 بتصميم برنامجين اقتصادين يندرجان في الإصلاح الاقتصادي مدتهما الإجمالية أربع سنوات .

أ- برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995):

وتتمثل أهم النتائج المحققة في هذا البرنامج في[3]:

---

[1]- عبد الرحمن القومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 68

[2] - زوين إيمان،، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية: (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي ، منشورة، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2010 -2011 ، ص 91.

[3]-كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

– انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4 % في سنة 1994؛

– ارتفاع تسعير عملية تحرير الأسعار؛

– تحسين ميزان المدفوعات الذي أمكن زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار ، سنة 1994 ، مقابل 1.5 مليار دولار في سنة 1993 هذا بالنسبة للاستقرار الاقتصادي الكلي .

ب– برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995– مارس 1998):

يهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى تحقيق عدة نتائج إيجابية تتمثل في[1]:

– رفع معدلات النمو الاقتصادي ، بعد ماكانت سالبة لفترة طويلة

- انخفاض عجز الميزانية إلى 1.4 % مقابل 4.4% عام 1994
- تقلص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى حدود 47 % نهاية 1998
- تراجع مستمر لمعدل التضخم ، حيث وصل إلى نحو 5% عند نهاية البرنامج
- وضع إطار تشريعي للخوصصة ، والتحريم التدريجي للتجارة الخارجية
- إلا أن التحدي الاكبر الذي واجهته السلطات خلال هذه الفترة هو مشكل البطالة التي اقتربت نسبتها إلى 25 % عام 1995.

ثالثا : الوضيعة الاقتصادية بعد 1998 من (2000–2008)

في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة ، ما دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 ، الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين (1998 -1999) إلى 6.2 % في سنة 2000 ، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8% في منتصف سنة 2000 ، وانخفض إلى 9.4 % في نفس الفترة لسنة 2001 ، إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في

[1]– كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 11–12.

معظم القطاعات الاقتصادية منها ارتفاع أسعارالبترول ، وصادرات الغاز الطبيعي ب 60 مليار مكعب ، وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار ، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة ، إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة 2001[1] ، أدى إلى انخفاضها في الميزان التجاري ب 24 % عن المنتصف الأول لسنة 2000.

وقد قامت الحكومة الجزائرية في سنة2001 بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية تقدر ب 344 مليار دينار جزائري ، وكما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي.

وقامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني ، انطلاقا من التعديلات التي تجرى في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية ، ومن أهم هذه التعديلات قانون الاستثمار وقانون الخوصصة ، في أوت 2001 ، بأمر 01-03 و 01-04 على التوالي .

ويتضح لنا أن الدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية ، ووقفت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، في نهاية سنة 2001 ، وتتأهب إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وقامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من 2000 إلى 2008 ، لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة ، كما أنه يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة ، وينقسم برنامج إعادة التاهيل إلى ثلاثة مراحل [2] ، حيث المرحلة الأولى تشمل 150 مؤسسة من 2000 إلى 2002 ، والثانية حيث تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و 15 % من تكلفة التجهيز .

أما بالنسبة للإصلاحات الأخيرة الممتدة من 2013 إلى 2016 ، فهي مؤشرات اقتصادية تدل على معدلات النمو الاقتصادي أشار إليها صندوق النقد الدولي كما هو موضح في الجدول التالي :

[1]- كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ، ص 15.

[2]- كربالي بغداد " **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، نفس المرجع السابق ، ص ص 15-17.

الجدول رقم (03-01) : يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة (2013-2016)

معلومات	الوحدة	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي					
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	208.8	214.1	187.2	197.5
للفرد	%	5.508	5.531	4.741	4.910
ميزان الحساب الجاري	دولار	0.8	-9.3	-29.4	-26.0
إجمالي الصادرات	مليار دولار	68.3	63.8	40.0	45.6
إجمالي الواردات	مليار دولار	65.7	68.5	65.6	68.1
عدد السكان	مليون نسمة	37.9	38.7	39.5	40.2
معدل البطالة	%	9.8	10.6	11.8	11.9

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي

www.imf.org/extemal/arabic 27/04/2016(12:30)

من خلال الجدول أعلاه توضح لنا إحصائيات صندوق النقد الدولي الأخيرة في الفترة (2013-2016) أن الجزائر حققت نجاحا في سنة 2014 مقارنة بالسنوات الأخرى ، فقد بلغ الناتج المحلي 214.1 مليار دولار أمريكي ، وانخفض معدل التضخم إلى 2.9% ، وبذلك فقد حظت الجزائر ، خطوة إيجابية مقارنة بالسنوات.

(2013-2015-2016) بحيث عرفت تذبذبا في الأسعار وتحديد الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 208.8 و 187.2 و 197.5 على الترتيب وقد بلغ معدل التضخم 1% مقارنة بنسبة 2014 (أي بزيادة)

ونلاحظ كذلك صادرات وواردات الجزائر لم تعرف استقرارا ، أما بالنسبة لعدد السكان ومعدل البطالة في ارتفاع مستمر في كل سنة.

المطلب الثاني : الإصلاح الاقتصادي في تونس

الاصلاحات الاقتصادية في تونس تتعرض لنتائج سلبية بسبب تغير أسعار النفط وتدهور شروط التبادل مما أدى بها إلى وضع برنامج إصلاحي لعلاج الاختلالات

أولا : الاصلاحات في تونس

تتبين أن الاقتصاد عرف عدم استقرار خارجي (تقليص الطلب العالمي وعدم استقرار داخلي) وانخفاض في أسعار المنتجات المعدة للتصدير فالنمو عرف معدلات مرتفعة وسريعة نسبيا فبعد الركود انتعش النمو في الفترة (1983-1985) ثم الركود والتباطؤ في فترة 1986 ب 2.4 % ووجود مشاكل ظرفية على عدة مستويات كشفت عن صعوبات هيكلية أثرت سلبا على الاقتصاد التونسي ووصلت أقصاها سنة 1986 ، أما الإصلاحات الاقتصادية كانت في 1986 سجلت تونس تحكما في الموازنات الكبرى ، حيث بلغ معدل النمو 2.4% في الفترة (1962 -1986) ثم 4.77 % في الفترة (1987 -1988) وأدى ذلك إلى تحسن دخل الفرد وتقليص البطالة وتحكم في نمو السكان وذلك تعتبر تجربة تونس متميزة حيث حققت نمو و استقرار استمر طويلا وتعتبر تونس من أنجح التجارب في مجال التجارب في مجال الإصلاحات استطاعت خلق اقتضاء ذو توجه خارجي ، والنمو وصل إلى 5 % خلال (1995-2000)[1] وأظهر قدرة كبيرة على التكيف محققا نمو قدرة 5.5 % سنة 2008 ، وهي نتائج إيجابية أدت إلى تراجع الفقر واتساع الطبقة الوسطى

ثانيا : البرنامج الإصلاحي

هو برنامج إصلاحي متكامل ومتناسق يتكون من محورين :

[1]- حاكمي بوحفص ، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12 - 13.

1- المحور الأول :

يتمثل المحور الأول لهذا البرنامج في الأعمال الواجب قيام بها في المدى القصير قصد إيقاف تدهور الوضع وتوفير الظروف الكفيلة بدفع الإنتاج من جديد في نطاق توازنات خارجية مقبولة وتشمل الإجراءات المقررة.

في هذا الشأن على وجه الخصوص شمل مايلي [1] :

- تعديل قيمة الدينار،
- تنقيح قانون المالية ،
- تعبئة موارد دخل خارجية إضافية،

2- المحور الثاني :

ويهتم المحور الثاني للبرنامج الإصلاحي ، الذي يمثل في الواقع محل الإجراءات الواجب اتخاذها على المدى المتوسط في سبيل السيطرة على كل ما من شأنه أن يعطل مسيرة التنمية وتتمثل أساسا في تنشيط وسائل التعديل الذاتي للاقتصاد الوطني

ثالثا : الأداء العام والمكانة الاقتصادية لتونس

بالنسبة للأداء العام ومكانة الاقتصادية لتونس تمكنت في عام 2014 ، في تحقيق ناتج إجمالي يقدر ب 109.2 مليار دولار ، وتم تحقيق نفس النسبة 2016 وغيرها من المؤشرات الاقتصادية وهنا سيبرز أهم المؤشرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي :

[1]. مصطفي محمد البعد الله، وآخرون، **بحوث الندوة الفكرية ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية** ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1999 ، ص 399.

الجدول رقم (03-02) :يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية لتونس للفترة (2013-2016)

معلومات	الوحدة	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	47.0	48.6	45.3	46.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	%	4.316.8	4.414.8	4.075.2	4.106.2
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-3.9	-4.3	-2.9	-2.4
إجمالي الصادرات	مليار دولار	22.1	22.4	22.5	24.3
إجمالي الواردات	مليار دولار	26.3	26.9	25.4	26.73
عدد السكان	مليون	10.9	11.0	11.1	11.2
معدل البطالة	%	15.3	15.3	15.0	14.0

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

www.IMF,org,extermal , arabic 27-04-2016 (13 :00)

حسب تقديرات الجدول السابق تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي (IMF) إلا أن تونس تعتبر آخر دولة مغاربية مقارنة بالدول الأخرى (الجزائر ، المغرب) وذلك من حيث ناتجها المحلي الإجمالي الذي بلغ في سنة 2014 ، حوالي 48.6 مليار دولار ، أما في السنوات (2013 ، 2015 ، 2016) فقد كان بالترتيب التالي : 47.0 ، 45.3 ، 46.1 مليار دولار .

في حين بلغ رصيد الميزان الحساب الجاري (-4.3) مليار دولار أما عن معدل التضخم فقد تجاوز 5.8% في سنة 2013 ، ليعرف انخفاضا ب 4% في سنة 2016 كما أشارت إليه الإحصائيات الأخيرة.

المطلب الثالث : الإصلاح الاقتصادي في المغرب

بعد تراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية واشتداد أزمة المديونية اعتمد المغرب برنامجا للتصحيح الهيكلي لعلاج التشوهات السعرية وغيرها من الاختلالات :

أولا : الإصلاحات في المغرب

كان للاقتصاد ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل ، وهو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عين كبير موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية ، ومن العوامل المؤثرة في ذلك نموذج التنمية جعل المغرب اقتصادا فلاحية معدنيا ، يتجه نحو التصنيع ببطء شديد ضعف الاستثمار العمومي ، التبذير متعدد الأشكال (التسير الإداري) قام بوظيفة مضادة للنمو الذي وصل إلى 2.5% خلال (1981- 1983) وعرف طابعا متقلبا مع ميل واضح نحو الانخفاض ، وضعف القطاع الزراعي ، والظروف المناخية المعاكسة ، الطلب الداخلي الكبير ، والمغرب أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983 ، استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى ، النتائج كانت متذبذبة مع قليل من الإيجابية ، النمو سنة 1983 بلغ 0.6% ووصل النمو إلى 4 % في المتوسط في تسعينيات القرن 20.

النمو المحقق انتقل من 1% إلى 6.2% خلال 1999 إلى 2008[1] ، وقد عاد المغرب إلى صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية) لتحسين الاقتصاد وانتعاش النمو رد البنك الدولي على الخطة باستراتيجية تبعية للوصول إلى معدل نمو 6 %تمتد إلى سنة 2000

ثانيا : برنامج الهيكلي التصحيح

اعتمد المغرب برنامجا للتصحيح سنة 1983 ، وذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها الاقتصاد المغربي [2]، وبالتالي فهو يعتبر من البلدان المغاربية التي باشرت مبكرا عمليات إصلاح اقتصادياتها.

[1]- حاكمي بوحفص ، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12-13.

[2]- حفيظ فطيمة ، **الاصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

عملت السلطات المغربية خلال المخطط الخماسي (1973-1977) بالشروع في عدة مشاريع طموحة حيث انتقل حجم الاستثمارات من 1.2 مليار درهم إلى 10.2 مليار درهم في الفترة ما بين (1973 -1977) ، لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات إلى 30 دولارا للطن سنة (1978-1979) ليستقر في حدود 40 دولار في منتصف الثمانينات ، وبالتالي ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية خلال نهاية السبعينات ، فتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية هذا العجز والذي وصل إلى حوالي 38 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1978 ، ثم ارتفع الدين الخارجي إلى أكثر من 68 % من الناتج المحلي الإجمالي نهاية سنة 1982 ، وهكذا اضطرت السلطة المغربية طلب بإعادة جدولة امتداد إلى غاية سنة 1985 ، وأفرقتنا بإجراءات التصحيح الهيكلي الذي كان في كان في شكل برنامج مس جانبين ، جانب عام ، والآخر قطاعي ، فأما برنامج التصحيح أو التقويم العام ، تم اعتماده على ثلاث مراحل :

حيث بدأت مرحلة الأولى سنة 1983 ، اتفاقية التثبيت ب 300 مليون حقوق سحب خاصة DTS ، ثم المرحلة الثانية سنة 1985 ب 200 مليون حقوق سحب خاصة DTS ثم المرحلة الأخيرة وهي اتفاقية التأكيد وذلك بمبلغ 210 مليون سحب خاصة dts ، وكان الهدف من هذا البرنامج العام هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات والتقليل من الإنفاق العام وزيادة في الايرادات وتحرير المبادلات وتخفيض سعر الصرف والتقليل من السيولة في الاقتصاد وتجميد الادخار ، أما البرنامج القطاعي ، فيتعلق بعدة قطاعات اقتصادية تشمل القطاع الفلاحي ، الصناعي ، والمبادلات الخارجية والمؤسسات العمومية ، أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب ، فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمارات دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المدنية (وزارة المالية) كما أنه كان بإمكان المستثمرين الأجانب شراء الأوراق المالية المغربية المدرجة في السوق المالية المغربية [1] ، وتعتبر هذه الإجراءات من بين الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب .

[1]- رعد الصرن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة " مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي** ، الجزء الثاني ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، 2001 ، ص ص 436-437.

ثالثا : الأداء العام والمكانة الاقتصادية للمغرب

إن المسار الاقتصادي للمغرب سجل بعض النجاحات وحقق نتائج إيجابية ، وما صاحبها من إصلاحات هيكلية عميقة على منظومتها الاقتصادية إبتداءا من النصف الثاني من عقد الثمانينات أما بالنسبة الإحصائيات الأخيرة للفترة الممتدة من (2013 -2016).

الجدول رقم (03-03): المؤشرات الاقتصادية للمغرب (2013-2016)

معلومات	الوحدة	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	103.8	109.2	102.0	109.2
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	%	3.160	3.291	3.046	3.226
ميزان الحساب الجاري	دولار	-7.9	-6.4	-3.5	-3.6
إجمالي الصادرات	مليار دولار	35.1	36.9	37.0	40.2
إجمالي الواردات	مليار دولار	49.9	50.3	47.4	50.9
عدد السكان	مليون نسمة	32.9	33.2	33.5	33.8
معدل البطالة	%	9.2	9.1	9.0	8.9

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي

www .IMF.org,extermal/arabic(27/04/2016), 13 :00

من خلال الجدول أشار صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي لسنتي 2014 و 2016 ، قد بلغ 109.2 مليار دولار ، مقارنة بستني 2013 و 2015 والذي عرف فيها تذبذبا ، أما معدل التضخم فقد انخفض في سنة 2014 ب 0.4% وسنة 2016 ب 20%.

وفي الأخير حسب الإحصائيات فإن المغرب تمثل المرتبة الثانية بعد الجزائر من حيث صادراتها السلعية والخدماتية تقدر ب 40% مليار دولار ، وقد بلغت وارداتها كذلك 50.9 مليار دولار.

المبحث الثاني : تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة لدعم النمو في الجزائر

الجزائر نموذج عن الدول النامية ، التي مرت بأزمة خلال عشرية التسعينيات أتاح لها ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأولى حتى بداية الألفية الجديدة ، واتباع مخطط الإنعاش الاقتصادي ، وتعديل قانون المالية لتهيئة الجو المناسب لممارسة النشاط الاستثماري وتحفيز جانب الطلب .

المطلب الأول : مسار الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

قامت الدولة الجزائرية بإعداد مخطط برامج طموحة بالنهوض بالاقتصاد الوطني خلال الفترة ما بين 2001 و 2014 ضمن ما يسمى بالمخططات التنموية :

أولا : مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 –2004)

1– التعريف بالمخطط :

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 ، عبارة عن مخططات مالية موزعة على طول الفترة (2001–2004) بنسب متفاوتة ، كما بلغت قيمته الإجمالية حوالي 212 مليار دج ، أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 المقدر ب 11.5 مليار دولار [1] ، ويعتبر كذلك أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام [2] ، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الانتاجية والخدماتية .

[1]– ماصمي أسماء ، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971–2011)** ، (مذكرة ماجستير ، اقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد ، غير منشورة ، الجزائر) ، 2014 ، ص 164.

[2]. حمزة شودار ، **تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنحو الاقتصادي** ،خلال الفترة 2001 ، 2004 "، الجزء الثالث ، مجلة أبحاث المؤتمر الدولي ، 11–12 مارس ، 2013 ، جامعة سطيف ، ص 144.

2- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي :

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي [1] :

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية

ويتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة (2001-2004) بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري ، البناء والأشغال العمومية ، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- بودخدخ كريم ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 2001- 2009** ، مذكرة ماجستير ، في علوم التسيير ، تخصص نقود مالية ، منضورة، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، 2010 -2011 ، ص 193 .

الجدول (رقم 03– 04) :مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع إجمالي	المجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر : نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر ، الفترة 2000 ، 2010 ، مجلة أكاديمية الدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد 9**، ا لجزائر 2013 ، ص 107.

إن قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار ، دج أي ما نسبته 40.1 % من القيمة الإجمالية ، ويليه جانب التنمية المحلية و البشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج ، أي ما نسبته 38.8 % ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج ، أي ما نسبته 12.9 ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6 من القيمة الإجمالية.

ثانيا : المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

1– التعريف بالمخطط :

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذيها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004) وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر

بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دينار ، في السنة ذاتها ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية[1] ، أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكة اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

2- أهداف المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

تم بعث برنامج دعم النمو بغية تحقيق مجموعة من الأهداف تمحورت في ثلاث نقاط رئيسية وهي [2] :

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية وذلك باعتبارها الركيزة الأساسية لتطوير النشاط الاقتصادي والإنتاجي ودعم الاستثمار الخاص والخارجي؛

- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك لما له من أهمية بالغة في علمية بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

- تحسين الظروف المعيشية للسكان وذلك لما كان الإنسان هو الهدف الأسمى من التنمية كان لزاما الاهتمام بنواحي الصحية والتعليمية والأمنية المتعلقة به؛

- ويعتبر المخطط التكميلي لدعم النمو مخطط غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته التي بلغت في شكله الأصلي 4203 دينار جزائري (55 مليار دولار) ، وقد اشتمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية يبرزها من الجدول التالي :

[1]- بوذخدج كريم ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، 2001 ، 2009** ،مرجع سبق ذكره ، ص 202.

[2]وليد عبد الحميد ، عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، ص 201 .

الجدول رقم (03-05) :معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية ، خلال الفترة (2000 ، 2009)

- السنوات - البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
- النمو العام	2.2	2.7	4.8	6.9	5.2	5.1	20.0	3.0	2.4	2.1
- الفلاحة	5-	13.5	-1.3	19.7	3.2	1.9	4.9	5.0	-5.3	6.2
- الصناعة	1.3	5.5	5.2	5.9	6.2	-4.5	-2.2	-3.91.9	3.5	
- البناء والأشغال العمومية	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
- الخدمات	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	6.7

المصدر : زكاري محمد ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو في الجزائر ، خلال الفترة (1970– 2012)** (مذكرة ماجستير ، علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي،منشورة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2004-2005، ص-ص 93 - 94 .

من خلال الجدول نلاحظ بأن معدل النمو العام شهد تحسنا خلال الفترة (2000-2004) مقارنة بالفترة السابقة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ، ليتراجع بشكل حاد بعد سنة 2007 بسبب الأزمة العالمية.

وحصل قطاع الفلاحة على حصة الأسد خلال الفترة (2000-2004) ليعاود الانخفاض سنة 2008 مسجلا نمو سالب قدر ب -5 %

وسجل قطاع الصناعة نتائج إيجابية إلا أنه هو الآخر شهد تذبذبا ابتداءا من سنة 2005 وهذا قد يكون راجع لمساهمة القطاع الخاص.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية عرف معدلات نمو إيجابية ما عدا سنة 2003 .

وأخيرا نلاحظ أن قطاع الخدمات عرف تطورا سريعا وهذا راجع إلى إدخال تطورات جديدة في هذا القطاع.

ثالثا : مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

1- التعريف بالمخطط :

أعلنت الرئاسة الجزائرية عن إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالبرنامج الخماسي لفترة ما بين 2010 -2014 ويأتي هذا بعد إنتهاء مدة المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي السابق 2005-2009 وتبلغ تكلفته الإجمالية 286 مليار دولار ويتضمن عددا هائلا من المشاريع في الميادين البنية التحتية والتعليم الصحة والسكن [1]، إلى غير ذلك ونظرا لضخامة الاستثمارات المعلق عليها في هذا المخطط

2- أهداف مخطط توطيد النمو الاقتصادي :

يهدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها مايلي [2] :

- القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاثة ملاين منصب عمل
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموازنة بشرية مؤهلة وضرورية لتتنميها الاقتصادية
- تحسين الظروف المعيشية في العالم الريفي
- تحسين المحيط المالي
- ترقية اقتصاد المعرفة وهوو هدف متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي

[1]- محمد مسعي ،**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، وأثره على النمو** ، العدد 10 مجلة الباحث ، 2012 ، ص 21.

[2]- بوعشة مبارك ، **الاقتصاد الجزائري " من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم برامج الاستثمارات: مقارنة نقدية** ، الملتقى الدولي الوطني ، تقييم برامج الاستثمار العامة ، وانعاكاستها على التشغيل والنمو والاستثمار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، 11-12 مارس ، ص 16.

ويعتبر مخطط توطيد النمو الاقتصادي غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته ويشمل هذا المخطط في مضمونه 5 محاور رئيسية يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (03-06) : مضمون مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

الوحدة : (مليار دينار)

المحاور	المبالغ	النسبة
1- تحسين ظروف معيشة السكان	9903	
- السكان	3700	
- التربية والتعليم العالي	1898	
- التكوين المهني	619	
- الصحة	1800	
- تحسين وسائل وخدمات	619	
- الإدارات العمومية	1886	% 45.42
- باقي القطاعات	840	
2- تطوير الهياكل القاعدية	5900	
- قطاع الأشغال العمومية	8400	%38.52
- النقل	5900	
- قطاع التهيئة العمرانية	2000	
3- دعم التنمية الاقتصادية	17500	
- الفلاحة والتنمية الريفية	3500	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	7000	
- دعم المؤسسات الصغيرة	2000	16.05%
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسط	5000	
- والتشغيل		
المجموع :	**57406**	**%100**

المصدر : نبيل بوفلح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر الفترة (2000.-2010) أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد الثاني عشر ، ديسمبر 2012 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ص 255

يظهر هذا الجدول أهم القطاعات التي استهدفتها الحكومة من أجل التأثير مباشرة على معدلات النمو ومستويات التشغيل ، حيث استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية في برنامج خاص خصص له 9903 مليار دينار جزائري بنسبة 45.42 % من إجمالي المبلغ وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم العالي بمختلف أطواره والتكفل الطبي والسكن وغيرها .

وخصص لقطاع تطوير الهياكل القاعدية مبلغ 8400 مليار دينار جزائري ، بنسبة 38.52 % من إجمالي المبلغ من أجل استكمال المشاريع ، أما قطاعات برامج التنمية الاقتصادية كالصناعة والفلاحة والتشغيل فحظيت بمبلغ 3500 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 16.05%

– ويعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016 ، آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي (2015-2019) وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015 وكذا تلك المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، [1] والمتعلقة بالتدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة.

المطلب الثاني : قطاع المحروقات في الجزائر

لقطاع المحروقات أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني ، وتطورت فترات استغلاله عبر عدة أنظمة وهي :

أولا : تطور أنظمة استغلال النفط في الجزائر

قطاع المحروقات في الجزائر يلعب الدور الأساسي في تنمية اقتصاد البلاد وهذا بفضل ما يجنيه من عوائد مالية أو الريع النفطي ، عند ممارسة الشركات النفطية وطنية كانت أم أجنبية لمختلف نشاطات الصناعة النفطية ، ولما كانت النشاطات الصناعة النفطية تتصف بالتكامل والتعقيد وتتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجية عالية ، فرض على نشاطات الصناعة النفطية الجزائرية منذ نشأتها سنة 1958 ، إلى اليوم ، تسجيل عدة تطورات وتغيرات توافق تغيرات عملية استغلال النفط في الجزائر ، عبر محطات عديدة ، وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد ، انطلاقا من سيادة قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الإصلاحات الأولى والوقوف في الإصلاحات الثانية

[1]– التقرير التمهيدي ، **عن مشروع قانون المالية لسنة 2016 ، الفترة التشريعية السابعة** ، دورة الفريق 2015 ، لجنة المالية والميزانية

وسنحاول التعرف على جميع مراحل أنظمة استغلال المحروقات (النفط) في الجزائر عبر التطور التاريخي لها :

1– نظام استغلال النفط فترة القانون الصحراوي (1958– 1970) :

تعتبر سنة 1958 ، أول سنة اكتشاف النفط التجاري في الجزائر ، والتي وافقت فترة الاستعمار حيث عمل المشرع الفرنسي على سن نظام قانوني يسمح بتنظيم عملية استغلال المحروقات في ظل احتكار كلي لجميع مراحل الصناعة النفطية من المنبع ، النقل إلى المصب [1] ، وقد هدفت كل المراحل إلى خدمة مصالح المستعمر الفرنسي ، حيث تجسد هذا النظام في إصدار قانون النفط الصحراوي والذي استمر سيرانه إلى غاية تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 .

أ – نظام استغلال النفط فترة ما قبل الاستقلال :

عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء الجزائر لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية ، خاصة بعد اكتشاف النفط في الصحراء بمنطقة (حاسي مسعود " الذي يعتبر من أكبر الحقول النفطية الجزائرية وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قامت الإدارة الفرنسية بتبني إصدار قانون النفط تحت اسم القانون البترولي الصحراوي ، تبنى هذا القانون جميع المصالح الفرنسية وصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية :

– تقوم الشركات الأجنبية البريطانية والإيطالية والأمريكية منها ، بالاشتراك مع المستثمرين الفرنسيين في تأسيس شركة فرنسية ، ويسمح للشركات الأجنبية بالإشراف الكامل على إدارة العمليات؛

– تمنح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل على أن تتعهد الشركة صاحبة الامتياز بمراعاة حد أدنى لنفقاتها الاستثمارية ؛

– في حالة اكتشاف النفط تتحول تراخيص البحث والتنقيب إلى عقود امتيار (أي عقود تقليدية الحديثة أو المعدلة) تكون بمقتضاها الشركة الحرية الكامة في الإنتاج والتسويق لمدة 50 سنة؛

[1] –أمينة مخلفي ، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات : دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية** ، مذكرة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،تخصص دراسات اقتصادية ، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011 – 2012 ، ص – ص 323 – 324.

– وضع حد أدنى للإنتاج وتحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات النفطية والمالية؛

ب – نظام استغلال النفط فترة ما بعد الاستقلال :

عند استقلال الجزائر سنة 1962 ، سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري ، حيث ملكت لوجودها نسبة 71.99% من حجم الإنتاج و 17.86 % للشركات الأجنبية ، بينما ملكت الجزائر سوى 10% و 15% من الإنتاج والمدعم في اتفاقيات إيفيان ، واستمر هذا الوضع إلى أن حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر هذا القيد وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية إيفيان ، والتي كانت حاجزا في وجه المشاركة الفعلية والعمليات النفطية.

وقد برزت هذه الاستجابة ، خاصة بعد نشأة الشركة الوطنية (سونطراك وفيما يلي أهم التغيرات والتعديلات الخاصة بمضمون وشكل نظام استغلال النفط[1] ، عقد باتفاقيات ايفيان 1962 ، إنشاء سونطراك ، اتفاقية التعاون (الجزائري الفرنسي).

ثانيا : المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر

من أهم المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر هي :

– محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجية يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها ، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية ؛

– إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة ، ولكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ والتعامل مع تأثير على جغرافية الأحداث جعلها تتمع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية ، وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل ، بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم

[1] - أمينة مخلفي ، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات : دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية** ،مرجع سبق ذكره، ص – ص 324-326 .

مصالحها وينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر سلبا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري؛

– إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة ، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية ، هو أداة من أدوات السياسات الاقتصادية الخارجية الأمريكية ، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق؛

– صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاكتشاف وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر يضاف إلي ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمار[1].

المطلب الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000–2014)

إن التقلبات الشديدة في أسعار النفط لها أثر على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاد البلاد وهذا باعتبار (الإيرادات المحرك الأساسي للاقتصاد الكلي .

أولا : أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع المحروقات الصادرة في الاقتصاد الجزائري باعتباره العنصر الذي تعتمد عليه موارد القطاعات الأخرى ، وتكمن أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي :

[1]– مصطفي بودرامة ، **التنمية المستدامة والكفاءة الاستقدامية للموارد المتاحة " ، مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر** ، المؤتمر العالمي الدولي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية ، أيام 7 و 8 أفريل 2008 ، ص ص 13 – 14.

1- المحروقات والتجارة الخارجية :

تتميز التجارة الخارجية في الجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات لكونه يمثل العنصر الرئيسي في هيكل الصادرات بنسبة 97 % بمعنى وجود علاقة طردية بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية [1] ، وهذا ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار النفط في الأسواق العالمية .

2- المحروقات والجباية: البترولية :

تعتبر الجباية البترولية طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني إذ تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي فبعدما كانت تساهم بنسبة 3% من مداخيل الدولة غداة الاستقلال أصبحت تساهم بنسبة 66% سنة 2001 ، [2] إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز كاملة بالإضافة إلى نسبة 99% من نفقات التسيير .

3- المحروقات والقطاع الصناعي :

تكمن أهمية النفط في كونه مادة أساسية يعتمد عليها في النشاط الصناعي فهناك كم هائل من الموارد التي تستخرج من النفط وتستخدم كمادة أولية في الصناعة ، [3] ومن أهمها البتروكيماوية والتي تساهم بفعالية كبيرة في عملية كبيرة التطور والتقدم الاقتصادي.

ثانيا : العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر

إن التذبذب الحاصل في أسعار النفط يحتم دراسة أثره على الناتج الداخلي الخام وهذا ما سوف نوضحه فيما يلي :

---

[1]- سايح بوزيد ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية : حالة الجزائر** ، مذكرة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد تنمية ، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012-2013 ، ص- ص 371- 372.

[2]- العمري علي ، **دراسة تاثير تطورات أسعار النفط الخام ، على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1970 ، 2006** ، مذكرة ما جستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، منشورة، منشورة، جامعة علي ابراهيم الجزائر ، 2007-2008 ، ص 101

[3]- طروبيا نذير، ، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري : 1971 -2006** ، مذكرة ما جستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد الاندماج الجهوري ،غير منشورة، جامعة وهران ، 2010-2011 ، ص 132.

1- تقلبات أسعار النفط خلال السنوات (2000-2014)

الجدول (03- 07): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	سعر النفط (دولار للبرميل)	السنوات	سعر النفط (دولار للبرميل)
2000	28.5	**2008**	99.97
2001	24.85	**2009**	62.3
2002	25.24	**2010**	80.2
2003	29.03	**2011**	112.94
2004	38.66	**2012**	111
2005	54.64	**2013**	109.5
2006	65.85	**2014**	100.2
2007	74.95		

المصدر:00: 15 (27.04.2016) Site internet : www.bank of algeria dz le

من خلال الجدول نلاحظ أن عدم الاستقرار في أسعار النفط راجع إلى التذبذب الحاصل في قطاع المحروقات الذي يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

1- تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام :

غالبا ما يستخدم معدل النمو الاقتصادي للتعبير عن مستويات التطور الاقتصادي والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال (2000-2015)

الجدول رقم (03-08) : تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	نصيب الفرد من الناتج الخام %100	السنوات	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام %100
2008	0.86%	**2000**	0.74%
2009	0.57%	**2001**	1.11%
2010	1.3%	**2002**	3.16%
2011	0.500%	**2003**	5.31%
2012	1.37%	**2004**	3.63%
2013	0.80%	**2005**	3.53%
2014	0.055%	**2006**	0.48%
		2007	1.45%

المصدر: 05: 15 ,27-04-2016 le . www.bank.of.algeria.dz : site internet

الشكل رقم (03-01): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)

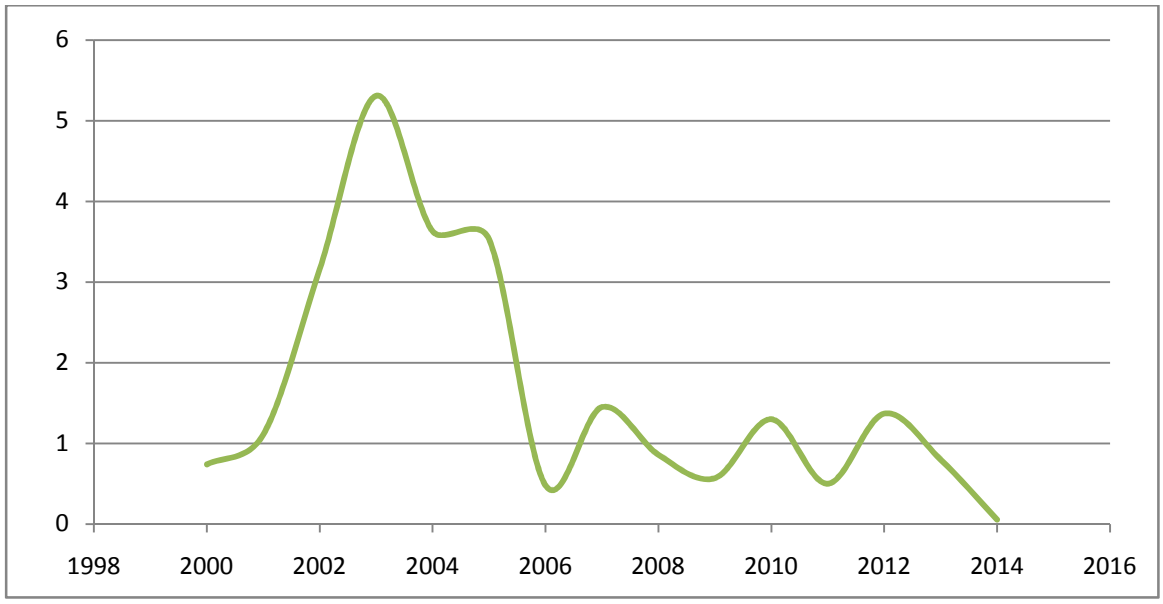

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الجدول رقم(03- 08) لتطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

من خلال ماسبق يتضح لنا يمكن تقسيم هذه الفترة إلى المراحل التالية:

أ-المرحلة الاولى من 2000 إلى 2005 :

شهدت أسعار النفط في سنة 2000 ارتفاع في سنة 2000 ، ارتفاع إلى 28 دولار أمريكي بعدما كانت في حدود 12 دولار أمريكي سنة 1998 ، فأدى ذلك إلى زيادة الإيرادات البترولية وبالتالي زيادة الجباية البترولية وبعد عام 2003 بدأت نسبة الناتج للمحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الارتفاع وفق منحنى أسعار النفط ليصل إلى 3.53 % سنة 2005

ب-المرحلة الثانية : 2006 إلى 2010 :

وصل خلال عام 2006 إلى 65.85 دولار للبرميل وعندها وصلت هذه النسبة إلى 46 % وهي أعلى نسبة وصلت منذ تأميم المحروقات ،وهدفت سنة 2008 ، بهدف تبادل المعلومات

والبيانات حول سوق النفط وتنظيم الإجراءات المرتبطة بالاستثمارات النفطية وأخيرا الرقابة على الأسواق المالية وقيام بتنبؤات طويلة الأجل لحركة أسعار النفط

ج- المرحلة الثالثة 2011 إلى 2014:

تبين لنا أن الدولة قامت بمجهودات كبيرة لضمان معدلات نمو أكبر في سنة 2012 .2013 لتصل سنة 2015 ، 20.6 % مما أدى بالجزائر تسعى إلى رفع معدلات الأداء الاقتصادي لضمان معدلات النمو الأكبر شهد معدل متوسط نصيب الفرد تطورا ملحوظا حيث لم يشهد معدل نمو سالب طوال فترة 2000-2014

ثالثا : الإجراءات المتخذة في قانون المالية 2016

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة ، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016 ، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ عمليات المسجلة في إطار البرنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 ، وتقلص الموارد المالية ، وذلك تحق الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي الذي يجب أن يحقق مستويات مقبولة في مجال الاستثمار والاستهلاك ، ولتحقيق الأهداف المحددة ثم الاخذ بعين الاعتبار تأطير الاقتصاد الكلي والمالي ومسايرة الاقتصاد الوطني للضغط الذي سببه تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية والمحافظة على التوازنات المالية ويتحقق هذا من خلال :

- تعميق التوجيه الهاديف للاستغلال الأمثل للموارد المالية؛
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي؛
- تعزيز وتنويع نسيج الانتاجي للسلع والخدمات؛
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية؛
- ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد العمومي؛
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

في ظل الظروف المالية التي تعرفها الجزائر والناجمة عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية وتراجعها في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014 أدت إلى تقليص مداخيل المحروقات في سنة 2015

، مقارنة بتقديرات سنة 2014 ، في حين انخفضت الجباية البترولية نهاية شهر سبتبمر 2015 بمقارنة مع نفس الفترة في سنة 2014 .

وفي السياق ذاته فإن شركة نفطال قد برمجت عدة مشاريع تهدف للرفع من قدرات التخزين والتوزيع وتحسين نوعية الخدمة العمومية وذلك بإنشاء مراكز تخزين جديدة ومد أنابيب النقل وكذلك إنجاز محطات جديدة لتوزيع المحروقات.

إلى جانب فقد تمحورت المناقشة حول الاستراتيجية المتبعة في قطاع الصناعة والمناجم لتحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات وضرورة تحسين مناخ الأعمال من أجل استثمار ناجع والحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين وتوفير العقار الصناعي ، [1] وإعادة تأهيل المناطق الصناعية وإنشاء مناطق صناعية جديدة.

[1]– التقرير التمهيدي ، **عن مشروع قانون المالية ، سنة 2016** ، مرجع سبق ذكره

خلاصة الفصل :

يتضح لنا من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل أن الإصلاحات الاقتصادية في بلدان المغرب العربي ، أصبحت مسألة هامة تمثل مركزا بارزا في الأمور الدولية ، ووسيلة لتسريع وتيرة النمو وفتح آفاق للإبداع والتقدم التكنولوجي من خلال المخططات التنموية وسياسة إعادة الهيكلة في كل من المغرب ، تونس ، الجزائر.

وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي ، فإنه يمكن القول بأن هذه المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في المخطط الأول ،حيث خصصت لها مبالغ مالية ضخمة ، كان الهدف ورائها تغطية النقائص ومواصلة تحسين وتيرة النمو الاقتصادي والتذبذب الحاصل في أسعار النفط راجع إلى عدم الاستقرار في قطاع المحروقات ، حيث يعتبر هذا القطاع في الجزائر ، المصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة النمو في البلاد .

الخاتمة

في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن العشرين و التي أفرزت معطيات كثيرة و أهمها الإصلاحات الاقتصادية و التي يمكن اعتبارها عوامل أساسية لعلاج الاختلالات الهيكلية أصبحت الإصلاحات الاقتصادية تزداد أهميتها يوما بعد يوم فهي مسألة هامة تحتل مركزا بارزا في الأمور الدولية و وسيلة لتسريع وتيرة النمو حيث أصبح النمو الاقتصادي عاملا أساسي في قياس رقي و تقدم الدول كلما زادت قوتها و نشاطاتها الاقتصادية، لكونه يمثل الخلاصة المادية لكافة الجهود التي تعترضه.

قضية الإصلاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي قضية لها أهمية بالغة حيث أن الإصلاح الاقتصادي للبلدان المغاربية، يلقى اهتماما ملحوظا من قبل كافة الجهات الرسمية و على المستويات المحلية، من خلال تكوين اتحاد مغاربي مترابط و مقومات من أجل تصحيح الاختلالات و ظلت تواجهه عدة صعوبات و عراقيل من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية، و ما يلاحظ في بلدان المغرب العربي أن هيكلها الاقتصادي غير مرن مقارنة بالدول المتقدمة، كما أنها تتميز بانخفاض معدلات النمو و انخفاض مستوى المعيشة.

و للتغلب على العقبات التي واجهت طريق تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المغاربية، قامت بإجراء عدة إصلاحات لعلاج الاختلالات الهيكلية و تبني استراتجيات للنهوض باقتصادياتها في مختلف المجالات، و يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الأساسي للحكومات في زيادة إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحكومي.

و لازالت البلدان المغاربية تسعى لتحقيق هدف النمو الاقتصادي في ظل سعيها المتواصل للحاق بركب الدول المتقدمة و من بينها الجزائر التي تسعى لملئ ذلك الفراغ الذي تشهده البلاد و تحقيق نمو اقتصادي و رفع من المستوى المعيشي لها.

و بناءا على ما سبق، حاولنا خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول بالتالي إلى النتائج و اختبار صحة الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا و التي أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي نراها مفيدة و أساسية للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه.

1- اختبار صحة الفرضيات:

بعد الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى نتائج اختبار صحة الفرضيات وسيتم عرضها كما يلي:

- ✓ **قبول الفرضية الأولى:** من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول تبين أنه بالفعل أن الإصلاحات الاقتصادية لها برنامجين برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي يتابع تنفيذها كل من صندوق النقد و البنك الدوليين.
- ✓ **قبول الفرضية الثانية:** لأن واقع النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي الثلاث تجلت في الاستثمار في البنية التحتية و الاعتماد على النفط و تنويع في الاقتصاد و تحول السياسي و منه فإن الصعوبات و العراقيل التي يمكن أن تقف حاجزا أمام النمو الاقتصادي من بينها الصحة و التعليم، الموارد الطبيعية و التكنولوجيا.
- ✓ **رفض الفرضية الثالثة:** من خلال دراستنا للفصل الثالث تأكدنا بأن البلدان المغرب العربي تأثرت بالإصلاحات و تبين بأن المخططات التنموية ساهمت بشكل جزئي في رفع وتيرة النمو الاقتصادي مما يوتي أن هذه الفرضية لا يمكن قبولها كليا هذه المخططات ساهمت بشكل جزئي و جزء الثاني كان لقطاع المحروقات حيث يعيش اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي.

2- نتائج البحث :

من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نبرزها في النقاط التالية:

- مادامت الإصلاحات الاقتصادية قد تحولت إلى نظام عالمي تبناه الكثير من البلدان و المنظمات الاقتصادية العالمية، فقد أصبح ضروريا على الدول النامية على وجه الخصوص أن تتبناه بما يخدم مصالحها الاقتصادية؛
- يبقى الجدال قائما حول تطبيق متضمنات الإصلاحات الاقتصادية التثبيت أولا أو التكيف، أو كلاهما و فترات الزمنية التي يستغرقها كلا منهما و طبيعة الاقتصاد و حجم مشاكل الاقتصادية، و أن الأفضل هو السير في السياستين معا لتحقيق الأهداف المعلنة؛

- النمو الاقتصادي مؤتمرة تعاون لجملة من عوامل المتمثلة أساسا في الموارد الطبيعة، الموارد البشرية، تراكم رأس المال، التخصص في معدل التقدم التقني؛
- إن تحقيق الأهداف الكبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي يتطلب من الدولة إتباع إستراتيجية طويلة المدى مبينة على مجموعة الخاصة لكل هدف؛
- و جود علاقة بين الإصلاحات الاقتصادية و النمو الاقتصادي غير أن هذه العلاقة ضعيفة لذا يتوقف ذلك على جملة من عناصر منها الاستثمار في رأس المال البشري، و البني التحتية و الإدارة السليمة؛
- من خلال تقييم تجارب بلدان المغرب العربي اتضح أن هناك فجوة بين بلدان العربية و الأجنبية بسبب ضعف البني التحتية للاقتصاد العربي؛
- احتلت الاستثمارات العامة و مخططات التنموية أهمية كبيرة في الجزائر و ذلك خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج الخماسي.

3- التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء ما تقدم من نتائج توصلنا إلى مجموعة من التوصيات و الاقتراحات نجمل أهميتها فيما يلي:

- لا بد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من أجل ضمان نمو مستديم؛
- العمل على تحقيق النمو الاقتصادي و انتهاج إستراتيجية مغايرة لدعمه في بلدان المغرب العربي؛
- من أجل تحقيق النمو الاقتصادي يجب إزاحة العراقيل في كل من (البنية التحتية، الصحة، التعليم،...)؛
- السعي لتكوين اتحاد مغاربي مترابط من الناحية السياسية و مصالح المشتركة؛
- دعم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و توظيف موارد بديلة لتنويع في اقتصاديات البلدان النامية.

4- أفاق البحث:

يبقى هذا البحث المتواضع فضاء واسعا للتعمق و تطوير الدراسة، و في أعقاب النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم آفاق مستقبلية للبحث:

- واقع و آفاق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
- التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في ظل تبني استراتجيات بديلة.
- مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي.
- العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية و النمو الاقتصادي في البلدان العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

1- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات ، نماذج ،استراتيجيات** ، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان الأردن، 2012 .

2- أشواق بن قدور،**تطور نظام المالي و النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان الأردن، 2013.

3- بشار يزيد وليد، **التخطيط و التطوير الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية ، الأردن، 2008.

4- جورج باكلي و آخرون، **علم الاقتصاد**، الطبعة العربية الأولى، دار الفجر، مصر، 2013 .

5- رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة :مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي** ، الجزء الثاني ، دار الرضا ، سوريا ، 2001.

6- سالم النجفي و آخرون، **مقدمة في الاقتصاد التنمية**، دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، 1988

7- سالم توفيق النجفي و آخرون،**السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008 .

8- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات و مفهوم شامل**، ،دار الراية،الأردن،2015.

9- صلاح الشناوي، **إدارة الإنتاج و التطور التكنولوجي**، مركز الإسكندرية للكتاب، بدون طبعة .

10- عبد الرحمان التومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الأفاق**، ، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

11- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**، ، دار الجامعية، الإبراهيمية الإسكندرية، 2007.

12- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، ، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،2013 .

13- محمود الوادي و آخرون، **الأسس في علم الاقتصاد** ، دار اليازوري، عمان الأردنالعربية2007

14– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007 .

15– مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل : التجربة الجزائرية** ، الطبعة الأولى، دار حامد، ، الأردن ، 2009 .

16– مدني بن شهرة، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر،طبعة 2008 .

17– مصطفى محمد العبد الله و آخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية:بحوث الندوة الفكرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، البنان، 1999 .

18– ناصر دادي عدون و آخرون، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 .

19– وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010 .

ثانيا: مذكرات دكتواره وماجستير:

1– أمينة مخلفي ،**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات : دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية** ،مذكرة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية ،تخصص دراسات اقتصادية ، ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011 ، 2012.

2– بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، في العلوم التسيير، تخصص نقود و مالية، منشورة ،جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ، 2009–2010.

3– بيوض محمد العيد،**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة: الجزائر،تونس،المغرب**، مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الجزائر، منشورة ،جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2009–2010.

4– وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،منشورة، بسكرة، 2011 .

5– حفيظ فطيمة، **الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي الجزائر، –تونس، المغرب** ، مذكرة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، منشورة جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011 .

6– زكاري محمد ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو في الجزائر ، خلال الفترة (1970– 2012)** مذكرة ماجستير ، في علوم اقتصادية ،تخصص إقتصاد كمي، منشورة ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ،2013-2014.

7– زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية،تخصص إقتصاد التحليل و الاستشراف، منشورة جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011 .

8– سايح بوزيد ،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية :حالة الجزائر)** ، مذكرة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص إقتصاد تنمية ، منشورة جامعة أبي بكر بلقايد ، ، تلمسان ، 2012 - 2013.

9– طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1970–2012** ، مذكرة دكتوراه، في علوم التسير،تخصص إقتصاد دولي،منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2013- 2014..

طروبيا نذير، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري : 1971 – 2006** ، مذكرة ، ما جستير ، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد الاندماج الجهوري ، غير منشورة جامعة وهران ، 2010 – 2011.

10– العمري علي ، **دراسة تاثير تطورات أسعار النفط الخام ، على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر : 1970 ، 2006** ، مذكرة ما جستير، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كلي غير منشورة ،جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، 2007-2008.

11– ماصمي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية لحالة الجزائر**،مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية،تخصص إقتصاد دولي، غير منشورة ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،2013-2014.

12– مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية** ، مذكرة ماجستير،في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي منشورة ، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013-2014.

ثالثا: القوانين والمراسيم:

التقرير التمهيدي، عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية.

رابعا: الملتقيات والمحاضرات:

1– بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: **من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية: مقارنة نقدية** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، المرسوم ب: تقييم برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11-12 مارس 2012.

2– مصطفي بودرامة ، **التنمية المستدامة والكفاءة الاستقدامية للموارد المتاحة ، مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر** ، المؤتمر العالمي الدولي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية ، أيام 7 و 8 أفريل 2008.

خامسا: المجالات:

1– أقاسم قادة ، وآخرون ، **دراسات اقتصادية ، دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية** ، العدد الرابع ، مركز البصيرة مؤسسة ، ابن خلدون للدراسات والبحوث الجزائرية ، الجزائر 2004

2– حاكمي بوحفص ، **الاصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا ، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، وتونس ، اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد السابع، جامعة الشلف.

3– حمزة شودار ، **تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنحو الاقتصادي خلال الفترة 2001 ، 2004** الجزء الثالث ، مجلة أبحاث المؤتمر الدولي ، 11-12 مارس ، 2013 ، جامعة سطيف .

4–كربالي بغداد ،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية : في الجزائر ، مجلة علوم الإنسانية** العدد الثامن ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جانفي 2005.

5– محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** ،مجلة الباحث، العدد 10 .

6– نبيل بوفليح ،**دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000–2010** ، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 9، الجزائر 2013.

7– نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر الفترة 2000–2010** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012.جامعة بسكرة، الجزائر.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

. www :sidotla , mom9.com t944 topic

الاختلالات الاقتصادية ومواطن الضعف الهيكلية http/carnegie ,mec,org

2012اقتصاديات المغرب العربي 2012) http://carmegie ,mec,org

تقرير صندوق النقد الدولي www.imf.org/extemal/arabic

ملخص:

يعد موضوع الإصلاحات الاقتصادية موضوعا هاما يلقى أهمية كبيرة على المستويات المحلية والعالمية و يهدف بالقضاء على التخلف وتحسين مستوى المعيشة، ويعتبر وسيلة لتسريع النمو وفتح أفاق للإبداع و التقدم التكنولوجي.

وتكمن أهمية النمو الاقتصادي في رفع معدلاته و الارتقاء بالتنمية البشرية و هذا حفاظا على الاستقرار الاجتماعي، واهتمت بعض البلدان المغاربية بتحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال تبني قضية الإصلاح والنمو الاقتصادي لما لها من الأهمية بالغة لدى كافة الجهات الرسمية، و تكوين اتحاد مغاربي مترابط، و تصحيح الاختلالات إزالة التشوهات السعرية.

و الجزائر مثلها مثل بقية البلدان تسعى إلى الرفع من معدلات نموها الاقتصادي و مواجهة جل المعوقات التي تعترضها، ولأجل ذلك عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة شملت جميع الميادين و خصوصا المالية، وهي بصدد متابعة سياسة اقتصادية جديدة و المسماة بسياسة الإنعاش الاقتصادي و الهدف من هذه الأخيرة هو زيادة معدل النمو الاقتصادي.